

تاريخ الإرسال (2021-10-26)، تاريخ قبول النشر (2022-4-3)

- * 1 د. محمد فايق عزيز : اسم الباحث الأول:
2 د. مجاهد جبر الحاج : اسم الباحث الثاني :

- 1 اسم الجامعة والبلد (للأول) الجامعة الإسلامية - غزة
2 اسم الجامعة والبلد (للثاني) جامعة الإسراء - غزة

* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

mfaziz@iugaza.edu.ps

العلاقة ما بين المؤسسة العسكرية وصناعة القرار السياسي في إسرائيل

<https://doi.org/10.33976/IUGJHR.30.2/2022/3>

الملخص:

هدفت الدراسة التعرف إلى مكانة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وعقيدتها الأمنية، وأجهزتها، والأدوار التي تقوم بها في عملية صنع القرار، من خلال تتبع صناعة القرار السياسي في إسرائيل، والآليات المتبعة حيال ذلك، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم، ومنهج صنع القرار. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج؛ أهمها: أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لها مكانة وأثر واسع في شتى المجالات، وعلى جميع النواحي، مما أعطي لها مكانة داخل النظام السياسي، والمجتمع بسبب اعتبار ثقافة الأمن من ضمن أولويات الدولة، وقد سمحت الظروف غير العادية التي مرت بها إسرائيل إلى أن تتداخل الأمور الأمنية، والسياسية فيما بينها، وأن تكون هذه فرصة لدخول العسكريين للحياة السياسية حيث يعتبرهم المجتمع الأكثر دراية، وفهم في المسائل العسكرية، والاستراتيجية، والسياسية، مما ولد لدي المجتمع الثقة الكبرى بهم.

كلمات مفتاحية: صناعة القرار - إسرائيل - المؤسسة العسكرية - النظام السياسي الإسرائيلي.

The Relationship Between the Military Establishment and Political Decision-Making in Israel **Abstract:**

The study aimed to identify the status of the Israeli military institution, its security doctrine, its apparatus, and the roles it plays in the decision-making process, by following the political decision-making in Israel, and the mechanisms followed in this regard, And the study relied on the descriptive analytical approach, the systems analysis approach, and the decision-making approach.

The study reached a number of results; The most important of them: that the Israeli military institution has a prestige and a wide impact in various fields, and in all respects, which gave it a place within the political system and society because the culture of security is considered among the priorities of the state, and the unusual circumstances that Israel went through allowed security matters to overlap and politics among themselves, and for this to be an opportunity for the military to enter political life, as the society considers them to be the most knowledgeable and understanding in military, strategic and political issues, which has generated the society's great confidence in them.

Keywords: decision-making - Israel - the military institution - the Israeli political system.

المقدمة:

لم تتكون المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من فراغ أو بشكل تلقائي بل هي امتدادٌ، وتطورٌ لجهد المؤسسات العسكرية، والصهيونية التي عملت فيما سبق قيام إسرائيل عام 1948م، والتي سيطرت على العمل العسكري المسلح ضد الفلسطينيين، وشكلت نواة الجيش الإسرائيلي، وبؤرة المؤسسة العسكرية حيث لعب "ديفيد بن غوريون" (٦١٦ ٦٦٦ ١١٦٦٦) بوصفه رئيساً للوزراء ووزير للدفاع في الفترة (1948-1963م)، وحتى وفاته عام 1973م، دوراً بارزاً في تحويل العصابات الصهيونية إلى جيش نظامي موحد، ومحترف، "يؤدي فيه الفرد الخدمة إلزامياً" مما كان له الأثر الكبير في إسرائيل، ولقد كان لاعتماد الصهاينة فيما سبق، وعند قيام إسرائيل على قوة السلاح دور في ترسيخ وإعطاء المؤسسة العسكرية وكبار قادتها المكانة الأهم فيها.

وتمتاز المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بحضور متميز في بنية وهيكل الدولة، والقدرة على التأثير في القرارات السياسية التي يعتبرونها ضمن نطاق الأمن القومي الإسرائيلي، وهذا ما يجعل العلاقة بين المستويين السياسي والعسكري متداخلة ومتشابكة.

من هنا برزت مشكلة الدراسة: حيث إن إسرائيل، ورغم ادعائها أنها تسير باتجاه السلام، نجدها لم تغير في استراتيجيات المؤسسة العسكرية، والانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلام، بل سعت جاهدة إلى تطوير استراتيجياتها، وقدراتها العسكرية، والتخطيط المستمر للاحتتمالات القادمة، فالمؤسسة العسكرية وكذلك العديد من المؤسسات والأحزاب السياسية شاركت في صناعة القرار الإسرائيلي، ولكن بدرجات متفاوتة مما يدفع الدراسة لمحاولة التعرف على ما تمثله المؤسسة العسكرية من ثقل في صناعة القرار وماهية الآليات المتبعة في النظام السياسي الإسرائيلي، وعليه؛ تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى العلاقة بين المؤسسة العسكرية وصناعة القرار السياسي في إسرائيل؟

وينفرد من التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية؛ كالآتي:

ماهية صناعة القرار السياسي في إسرائيل؟

ما آليات صناعة القرار السياسي في إسرائيل؟

ما الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية؟

وتهدف الدراسة: التعرف إلى مكانة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية وعقيدتها الأمنية، وأجهزتها، والأدوار التي تقوم بها في

عملية صنع القرار، من خلال تتبع صناعة القرار السياسي في إسرائيل، والآليات المتبعة حيال ذلك.

كما وتكمن أهمية الدراسة: بإبراز النموذج الإسرائيلي لنظام العسكرة كحالة فريدة ومتميزة تصح أن تكون حالة قياسية ونمطية، لأنها لربما كانت الحالة الوحيدة في العالم القائمة على أساس عاملين بارزين هما (الدور والبنية)، فإسرائيل تتمتع بدور الشرطي والجندي المسلح، وتمتلك بنية التكنة العسكرية، وكل ما هو موجود في هذا النموذج من بُنى سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية موظف لخدمة العاملين السابقين "الدور والبنية"، لكن خلف واجهة ديمقراطية، وفي ظل ادعاءات مصطنعة تتصل بمقولة الأمن المهدد، واحتياجاته وضروراته، ما يغذي أيديولوجيا العنف العسكري وأنماطه، وما يوجد الذرائع لصعود وتجذر الحياة العسكرية وسيطرتها.

واستخدمت الدراسة: المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل النظم، ومنهج صنع القرار.

وتناولت الدراسة: ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

المبحث الأول: صناعة القرار السياسي في إسرائيل.

المبحث الثاني: آليات صناعة القرار السياسي في إسرائيل.

المبحث الثالث: دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية السياسي.

خاتمة الدراسة.

المبحث الأول

صناعة القرار السياسي في إسرائيل

أولاً: تعريف القرار السياسي

إن كلمة قرار هي كلمة لاتينية معناها القطع أو الفصل، وتعني تغليب أحد الجانبين على الآخر⁽¹⁾، بمعنى اختيار البديل الأنسب من مجموعة من البدائل المطروحة لحل مشكلة أو أزمة أو تسيير عمل معين⁽²⁾.

ويعد القرار السياسي هو فعل الإرادة الرسمي الذي ينهي حالات التوتر، ويضع حداً للتصورات، والمناقشات الرسمية بشأن موضوع معين⁽³⁾، فهو العملية التي يتم بها اختيار بديل معين من مجموعة من البدائل المطروحة في سبيل تحقيق غايات معينة، والتصرفات المختلفة عن طريق أصحاب السلطة في مؤسسات المجتمع⁽⁴⁾، ليكون صنع القرار عملية عقد العزم من جانب السلطة على اختيار أسلوب محدد من أساليب التخلص من حالات التوتر التي تفرضها الممارسة السياسية، ليعتبر اتخاذ القرار مسلك من العمل أو اللا عمل يتم التوجه إليه، واختياره لمواجهة أي مشكلة⁽⁵⁾.

فالقرار السياسي هو المرآة العاكسة لفلسفة وإيديولوجية وأهداف النظام السياسي السائد من خلال طرح البدائل الموجودة في الدولة والعمل على المفاضلة بينها، ومن ثم اختيار أفضلها حتى الوصول إلى المرحلة التي يصبح فيها القرار قد بلغ مرحلة التطبيق الفعلي وفق أحكام القانون الداخلي أو أحكام القانون الدولي⁽⁶⁾.

ليتضح أن عملية صنع القرار عملية تطويع إرادة لإرادة أخرى، وسيطرة شخصية على شخصية أخرى، ومن خلال ما سبق فعملية تحديد صانعي القرار السياسي، تعتبر من أعقد العمليات في المجال السياسي لوجود حالة من التفاوت بين صانعي القرار⁽⁷⁾.

ثانياً: اتجاهات تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية

إن نظرية صنع القرار ترتكز على افتراض رئيسي بأن الناس هم صناع عقلانيين لقرار رشيد، وأنهم يختارون ما يرون غايته مجدية وتتفق مع معظم الأهداف التي يسعون لتحقيقها⁽⁸⁾.

وتعتبر عملية صناعة القرار السياسي من الآليات التي تؤدي إلى فهم السياسة الخارجية للدولة من زوايا وجوانب عديدة، كما أنها تكشف عن طبيعة النظام السياسي الحاكم، ودرجة تطوره الديمقراطي، حيث ثمة اتجاهات تحليل عملية صناعة القرار في السياسة الخارجية؛ وهي⁽⁹⁾:

(1) العيثاوي، المشهداني، صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية (ص20).

(2) الحنفي، دور الرأي العام في صناعة القرار السياسي (ص47).

(3) بركات، مراكز القوي في إسرائيل "1963-1983" ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية (ص261).

(4) ناصر؛ قشقارة. أثر القرار السياسي على القرار الاقتصادي.

(5) طایل، النظام السياسي في إسرائيل (ص145).

(6) الحنفي، مرجع سابق (ص48).

(7) بركات، مرجع سابق (ص261).

(8) الزبيدي، دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي (ص103).

(9) زهران، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن السمات والتحديات، السياسة الدولية (ص68).

- اتجاه مؤسسي يدرس دور المؤسسات، ومدى تأثير كل دائرة من دوائر هذه المؤسسات في عملية صنع القرار.
- اتجاه شخصي أي التركيز على دور الشخص الحاكم كـ "رئيس الحكومة"، أو "رئيس الوزراء"، بحيث يلعب هذا الشخص الدور الرائد في صناعة القرار السياسي للدولة داخلياً وخارجياً.

ثالثاً: الإطار والهيكل الرسمي لاتخاذ القرار السياسي

إن عملية تحليل وصناعة القرارات السياسية الداخلية منها، والخارجية تتطلب التعرف على المتغيرات التنظيمية والمؤسسية التي تؤثر في اتخاذ القرارات، والعلاقة المتبادلة بينهما، وبما أن القرار السياسي هو من أنواع فرض الإرادة، والتطويع من جانب الأجهزة، أو السلطة الحاكمة لأجزاء الجسد السياسي، فإن عملية اتخاذ القرار هي عملية سلوكية جديّة ذات أبعاد حساسة على الصعيدين الكمي، والمعرفي، وفي الوقت نفسه تمثل عملاً تنظيمياً⁽¹⁾.

لذلك كان لا بد أن تنظم عملية صناعة القرار في إسرائيل، ما استدعى أن تأخذ شكلاً محدداً كالاتي⁽²⁾:

- طرح القرار للنقاش بمعرفة رئيس الوزراء.
 - إعداد الدراسات حول القرار من مجتمع الاستخبارات.
 - تحرك معلوماتي، واستشاري من المنظمة الصهيونية العالمية، والوكالة اليهودية.
 - لجان مشكلة خصيصاً من خارج مؤسسات الحكم.
 - خبراء، وفنيون.
 - رأي ودور رئاسة الأركان العامة في المؤسسة العسكرية.
 - رأي ودور لجنة شؤون الخارجية والأمن القومي في الكنيست.
 - رأي ودور معلومات مجلس الوزراء كمركز صنع القرار.
 - الوزارة المصغرة، وهي مجموعة القلب في صنع القرار، وتتشكل من رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ووزير الحرب، ورؤساء الأحزاب المؤثرة، وهذه القوى تصنع القرار، وتتخذ.
- ومن أسباب ضعف وارتباك القرار السياسي هو أن "رئيس الوزراء، يفضل الولاء الشخصي أو السياسي من الوزراء على الكفاءة المهنية، كما أنه يقضي وقت طويل في خوض معارك داخلية تنافسية داخل الحزب وبين الوزراء لضمان بقائه السياسي وبقاء الائتلاف الحكومي له"⁽³⁾.

رابعاً: إطار القرار السياسي

إن عملية صنع القرار السياسي عملية معقدة، ومتشابكة بحيث تعتمد على متغيرات عدة، هي: "شخصي ناتج عن حالة الشخص المشارك في صناعة القرار، سواء نفسية، أو ثقافية، أو اجتماعية، والبيئة التي خرج منها، وتجاربه، وكيفية وصوله إلى السلطة، والعلاقة بينه وبين مؤسسات الدولة، والعلاقة مع القوى التي لها قوة ضغط في المجتمع، وفي النهاية تبقي قدرة الشخص

(1) بن مائير، صناعة قرارات الأمن الوطني في إسرائيل (ص43).

(2) أحمد، من يحكم في إسرائيل قراءة في تركيبة القوى الحزبية الحاكمة.

(3) Eiland, The Decision Making Process in Israel (p.25).

المسئول، أو الهيئة المسؤولة في الحصول على المعلومات، وتحليلها وتفسيرها، ووضع البدائل، وأخيراً اختيار البديل المناسب، واتحاد القرار في الموضوع المطروح"⁽¹⁾.

إن انتهاج الطرق السلمية لاتخاذ القرارات، هو الطريق الصحيح للوصول إلى نتائج ايجابية، تمنع الوقوع في الأخطاء، والصعوبات غير المرجوة. وبناءً على ذلك لا بد من أن تكون هناك محددات لاتخاذ القرار الصحيح؛ وهي⁽²⁾:

- جمع معلومات كاملة، وكافية، وملائمتها، وتحليلها بجدية، وجدارة، وفي اتجاهها الصحيح.
- الأخذ بعين الاعتبار جميع المصالح، والقيم الوطنية التي قد تتأثر من جراء اتخاذ القرار في الموضوع المطروح.
- البحث في البدائل، وتقدير النتائج المحتملة لكل بديل للوصول إلى البديل المناسب الذي سيشكل القرار.
- دراسة جميع المشاكل والمعوقات التي قد تبرز خلال، وأثناء تنفيذ القرار.
- الانتباه لما قد يبرز من مشاكل أثناء النقاش، أو التنفيذ.

(1) طایل، مرجع سابق (ص 145).

(2) بن مائير، مرجع سابق (ص 32).

المبحث الثاني

آليات صناعة القرار السياسي في إسرائيل.

بخلاف النظم الرئاسية، التي يعتبر فيها الرئيس صاحب القرار يعتبر النظام الديمقراطي، الذي تمثله إسرائيل وتتغنى به، نجدها تضع الصلاحيات، والمسؤولية لاتخاذ القرار على عاتق الحكومة، والمجالس الوزارية المصغرة، ومجالس وزراء الحرب، ووزراء لجان الأمن القومي، والوطني، التي يقف على رأسها جميعاً رئيس الوزراء⁽¹⁾، على الرغم من وجود خلافات حادة في الاجتهادات، ووجهات النظر داخل القيادة السياسية، والقيادة العسكرية، وبين القيادتين السياسية، والعسكرية، التي تبرز من خلال عدم الرؤية المشتركة لتلك الجهات في تحديد الهدف، وفي كيفية وصعوبة اتخاذ القرار السياسي والأمني الذي يلزم القيادة، غير أن لمجلس الوزراء الغلبة في النهاية، لقدرتة على حسم الخلافات إن وجدت، واتخاذ القرارات، وعلى الجانبين العسكري والأمني الالتزام بقرارات الحكومة، والعمل على تنفيذها⁽²⁾.

أولاً: خصوصية وأسلوب صنع القرار السياسي الإسرائيلي

إن صناعة القرار السياسي في إسرائيل بوجودها غير الشرعي على الأراضي الفلسطينية، كما يرتبط أيضاً بإدراك العوامل المحركة، والرابطة للأحداث، والتطورات الداخلية، والخارجية بغية الوصول إلى تحديد، واضح للسلوك الإسرائيلي تجاه "أزمة ما"، وعلى ذلك فصناعة السياسة ومن تم القرار السياسي الإسرائيلي تتسم بثلاث سمات رئيسية⁽³⁾:

- الثقافة السياسية المعبرة عن مجموعة العقائد، والأفكار التي يعتنقها صانعو القرارات.
- اصطباغ السياسة بالصبغة الاجتماعية، أو ما يسمى التفاعل الاجتماعي للسياسة.
- خصائص البنيان السياسي ذاته.

كما ويتميز النظام السياسي في إسرائيل بتعدد الأحزاب السياسية، مع عدم تمكن أي حزب من الحصول على أغلبية في الكنيست منذ تأسيس إسرائيل حتى اليوم، لأسباب تعود إلى طبيعة إقامة مجتمع المستوطنين والمهاجرين الصهاينة في فلسطين، وكذلك إلى تبني إسرائيل نموذج نظام الانتخابات النسبي وتدني نسبة الحسم، الأمر الذي فتح الباب واسعاً أمام الأحزاب الصغيرة والمتوسطة للحصول على تمثيل في الكنيست، والذي قاد بدوره لأن تكون جميع الحكومات في إسرائيل منذ تأسيسها هي حكومات ائتلافية يشكلها أكثر من حزبين⁽⁴⁾.

ومع اعتبار صناعة القرار السياسي الإسرائيلي عملية معقدة ومتشابكة لتداخل وامتزاج عوامل عدة منها السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والاستراتيجية في بوتقة واحدة، على الرغم من أن الكنيست تمثل السلطة ذات الاختصاص باتخاذ القرار السياسي، إلا أن الواقع بعكس ذلك، حيث إن الاعتبارات الأمنية تسيطر على جميع أوجه الحياة في إسرائيل مما أدى لأن يكون مركز السلطة واتخاذ القرارات السياسية مركزاً في مجلس الوزراء، وما ينبثق عنه من لجنة مصغرة تعمل على صياغة القرارات، ثم تعرض على المجلس الوزاري المصغر للمصادقة عليها⁽⁵⁾.

(1) المرجع السابق (ص28).

(2) السعدي، صراع القيادات وآليات صناعة القرار في إسرائيل (ص17).

(3) الجبوري، مفهوم نظرية الاستخبارات الإسرائيلية وفلسفتها وأسلوب عملها.

(4) محارب، عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها (ص4).

(5) طایل، مرجع سابق (ص147).

فلو نظرنا لعملية "الجدار العازل" ضد الفلسطينيين، التي اعتمدها الجيش الإسرائيلي لإعادة احتلال الضفة الغربية فقد خطط لها الجيش نفسه ورسم مسارها وأهدافها لكنه لم يكن قادراً على القيام بها دون إقرار الخطة من قبل الحكومة، ما يلقي الضوء على آلية اتخاذ القرار السياسي الإسرائيلي، علماً بأن القانون الذي يحكم العلاقة بين الجانبين ينص على أن المستوى العسكري يجب أن ينفذ قرارات المستوى السياسي، إلا أنه لأكثر من مرة، عرقل، وأحبط المستوى العسكري قرارات حكومته، مما اضطر الحكومة لاتخاذ القرارات وفقاً لرغبة المستوى العسكري⁽¹⁾.

ثانياً: مراحل صناعة القرار السياسي الإسرائيلي

إن عملية صنع القرار السياسي في إسرائيل تمر بثلاث مراحل متوالية متتالية هي⁽²⁾:

1. المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل اتخاذ القرار: أي "مرحلة الإعداد"، التي تكون فيها عملية اكتشاف الحاجة لصنع القرار، والتحديد لكل من الأهداف المطلوبة، والمشكلات التي ستواجه متخذي القرار، وتحديد البدائل، ودراستها، كما تتركز في هذه المرحلة أدوار كل من جهاز المخابرات بشكل أساسي، والخبراء، والاستراتيجيين، والنخب الفنية، والتكنولوجيا في الوزارات، ومراكز الدراسات.

2. المرحلة الثانية: مرحلة صنع واتخاذ القرار: هي عملية اختيار بديل، واضح من بين مجموعة البدائل التي طرحت بعد دراستها، وتفحصها، وتتركز هذه المرحلة بدور مراكز القوي، وعلى رأسهم رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، والدفاع، ومجموعة المؤسسات الرسمية التي تمثل مراكز القوي مثل "اللجنة الوزارية للأمن، ولجنة الكنيست للخارجية والأمن، ورئاسة المؤسسة العسكرية".

3. المرحلة الثالثة: مرحلة تنفيذ القرار والمتابعة: التي تبدأ مبكراً حيث التحكم في توقيت القرار، وانتقاله إلى أجهزة التنفيذ، ومن ثم ضمان ومساندة، ودعم القرار، ومتابعة ما يترتب عليه من نتائج، وتشكل هذه القوى التي تتولى المرحلة الثالثة والأخيرة من خلال:

- **القوى الكابتة، أو المانعة:** هي القوى المتحكمة في توقيت القرار رغم أنها لا تساهم في اتخاذه أو منع اتخاذه، إلا أنها قد تقف معطلة له، وهي المتمثلة في المنظمة الصهيونية، والنخب والأحزاب، والرأي العام.
- **القوى المساندة:** هي القوى التي تعمل على مساندة القرار عبر تزويد وتجميع القوى الصانعة للقرار بالقوة، والفاعلية، وتسمح لها بالحركة، والتجانس، وهذه المؤسسات تمثل "الهستدروت"، وائتلاف الأحزاب الحاكمة، والرأي العام المحلي".
- **القوى المنفذة:** هي القوى التي يُلقى على عاتقها تنفيذ ما تم التوصل إليه من قرارات، وهي: "الجيش، والوزارات، والأجهزة التنفيذية، والمؤسسات، والأجهزة شبه الرسمية".

يبقى القول بأن الثابت لعدة دراسات المتعلقة بالقرارات الإسرائيلية على مدى عدة سنوات هو تأثير الهوية الدينية الغالبة على الآراء والقرارات السياسية في إسرائيل⁽³⁾.

(1) السعدي، مرجع سابق (ص17).

(2) بركات، مرجع سابق (ص160). وأنظر أيضاً: طایل، مرجع سابق (ص153-157).

* الهستدروت: هو اختصار ل "الاتحاد العام لعمال إسرائيل"، وقد تأسس عام 1920م، أي في عهد الانتداب، ويهدف الهستدروت إلى تشكيل اتحاد للعمال والفلاحين دون التدخل في شؤون الآخرين، وتعمل المنظمة على دعم الاستيطان وبناء مجتمع عمال يهود.

(3) Ben, Ben M, et al, Trends in Israeli Public Opinion on National Security 2004-2009 (p.13)

ثالثاً: الأزمات في إسرائيل وطرق التعامل معها

هناك نوعان من الأزمات في إسرائيل، الأزمات الداخلية، وما يحدث من خلافات داخل مجلس الوزراء، والأحزاب المشاركة في الحكم، والأزمات الخارجية السياسية، والأمنية، وغالباً ما تتدرج هذه الأزمات في إطار تناقض المصالح أو السعي لتحقيق مكتسبات حزبية، وشخصية، وفي مثل هذه الحالة فإن الحزب الحاكم، وبالطبع الأكبر بين الأحزاب الائتلافية، هو صاحب الحل، والحسم، أو إذا ما تعرضت إسرائيل إلى تهديد عسكري من الخارج، فإن رئيس الحكومة يتخذ قراراته بعد مشاوراته مع العديد من الجهات الخارجية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ومع رؤساء الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، وأحزاب المعارضة، وفي حالة الخطر أو استنفار الاحتياط، فقد تشكل حكومة وحدة وطنية بحجة درء الخطر⁽¹⁾.

رابعاً: إشكاليات صناعة القرار في إسرائيل

تسود الثقافة الأمنية علاقات إسرائيل الخارجية، وتطغى على كل جوانب الحياة فيها من الأدب إلى السينما إلى مستوى المعيشة إلى حقوق النساء، ونراها الأكثر نفوذاً في تشكيل مواقف إسرائيل التفاوضية⁽²⁾، وبما أن صلاحيات وزير الدفاع الإسرائيلي محددة بإقرار الأهداف السياسية العامة دون العسكرية، فهناك خلافات بين المستويين، حول ما إذا كان الجيش يتبع الوزير أو يتبع الحكومة مباشرة، وقد حدث أن عارض الجيش أكثر من مرة التعيينات العسكرية التي تصدر من قبل وزير الدفاع، وكثيرة هي الاختلافات بين وزير الدفاع، ورئيس الأركان، خاصة بما يتعلق بقيام الجيش بتنفيذ عمليات واسعة، وتفعيل سلاح الجو في هذه العمليات. ومن هنا؛ فإن للجيش وزناً وتأثيراً في رسم السياسة الأمنية السياسية⁽³⁾.

وقد ترسخت هذه الإشكاليات بسبب ما قام به "ديفيد بن غوريون" (1716 12 11 1916) من خلال استغلال تام لصلاحيته كقائد وطني حركي، وكرئيس للحكومة، ووزير للدفاع، بأن عملية صنع القرارات في المجال الأمني لن تكون مشابهة لتلك التي تُتخذ في المؤسسة السياسية التي يكون مقبولاً فيها المساومة، والحل الوسط، والسعي إلى الإجماع والحسم مع الأغلبية، ففي المجال الأمني أُعطيت الصلاحية الحاسمة لشخص واحد هو نفسه "بن غوريون"، إضافةً إلى ذلك فإنه إزاء المشاكل الأمنية، فقد حدد أنه ليس فقط تُطبق منظومة اعتبارات مهنية ليس غير، وإنما أُخرجت الشؤون الأمنية تماماً من أيدي السياسيين، وسُلمت صلاحية معالجتها للرجال المهنيين، أي للقيادة العسكرية، غير أنه بفعله هذا لم يشعر "بن غوريون" بأنه أوجد مشكلة بنقله معالجة المواضيع الأمنية إلى رجال الجيش، إذ من الصحيح القول إنه عزل السياسيين عن هذه المواضيع، لكنه سمح لرجال الجيش بالعمل في السياسة، لأنه في نهاية الأمر لا يمكن تحييد المواضيع الأمنية عن سياقها السياسي⁽⁴⁾.

ويرى "شلومو غازيت" (1917 12 11 1917) رئيس شعبة الاستخبارات الأسبق بأن إسرائيل عليها أن تخرج من حالة تطبيق ما توصي به المؤسسة العسكرية على سبيل المثال بما يخص قطاع غزة، والدول العربية، للخروج من الطرق المتبعة في المجلس الوزاري المصغر، الذي يصادق فقط على الخطط المقدمة، دون فعل شيء إن لم تتوافر توصية من المؤسسة العسكرية، فعلى إسرائيل أن تسعى إلى تشكيل فريق تفكير، وربما أكثر من فريق واحد، وأن تكلفه بفحص، وعرض السياسة المناسبة في قطاع غزة

(1) السعدي، مرجع سابق (ص17).

(2) بييري، جنرالات في مجلس الوزراء كيف يشكل الجيش سياسة إسرائيل (ص229).

(3) السعدي، مرجع سابق (ص17).

(4) بييري، الحكم والسياسة في دولة إسرائيل.

والدول العربية، كما يجب أن يكون قد فُحص على المستوى السياسي والاستراتيجي الأعلى، دون أن يقيد نفسه بالتكتيك المتبع في نطاق قطاع غزة والضفة الغربية، بل بجملة العلاقة مع الفلسطينيين، والمحيط العربي، ومع الساحة الدولية، وكذلك النظر في المواقف السياسية، والاجتماعية داخل إسرائيل⁽¹⁾.

من جهة أخرى يعتبر "يهودا بن مائير" (יהודה בן מאיר) بأنه لا يوجد في إسرائيل سياق محدد لصنع القرار السياسي، مما كان له آثار خطيرة، وكبيرة، والعائد لمحاولة رئيس الوزراء الإسرائيلي التفرّد باتخاذ القرار، ومعارضته الشديدة لإقامة مؤسسات، وأجهزة خاصة بصناعة القرار السياسي، حتى لا يفقد نفوذه وسلطته التي يتمتع بها في مثل هذا الغياب لهذه المؤسسات، والأجهزة الخاصة بصناعة القرار السياسي، ووجود جهاز الاستخبارات العسكرية في قيادة الأركان العامة، والمُكلف الوحيد في جمع المعلومات، والمعطيات الخاصة ببلورة السياسة الاستراتيجية لإسرائيل، إضافة إلى عوامل تاريخية، وبنوية أخرى، ما جعل القرار السياسي الذي يتخذه رئيس الوزراء معتمداً على معطيات الاستخبارات العسكرية، وبمعنى آخر فقد تحول الوضع، وأصبح رئيس هيئة الأركان وقائدا الاستخبارات والتخطيط هم صنّاع قرار حقيقيين في الساحة التي هي من اختصاص رجال السياسة، والمؤسسة السياسية⁽²⁾.

في حين يرى "آفي غيل" (אפי גיל) المدير العام لوزارة الخارجية المستقيل: إشكاليات صناعة القرار في إسرائيل تكمن في تشوه المفهوم الديمقراطي في إسرائيل بانزلاق الجيش إلى ما ينبغي على المؤسسة السياسية أن تديره⁽³⁾.

خامساً: الأسباب التي أدت إلى أن تكون صناعة القرار في إسرائيل عاجزة، وناقصة

تعود أسباب الاختلال في عملية صناعة القرار في إسرائيل للآتي⁽⁴⁾:

- الخشية من تسريب محتويات، وأوراق، ومواقف وتحليلات سياسية، ومشاريع البدائل المطروحة أثناء النقاشات.
- عدم تشكيل أجهزة صناعة قرارات رسمية، ومنهجية للخشية من التسريب، وما قد تحدثه من أزمة سياسية.
- وجود أجواء سياسية مؤثرة باستمرار في إسرائيل، مما يكون له أثر كبير على مسار الأحداث فأى قضية سواء أكانت داخلية، أم خارجية فهي ذات حساسية كبيرة، ويُتطلع إليها بشكل أيديولوجي.
- الافتقار إلى إتباع نظام الخدمات المدنية، والشكوك الكبيرة في الخبراء، فلا وجود لكادر محترف بين كبار الموظفين الحكوميين الذين يحوزون على ثقة الحكومة، أو الاقتناع بأن لهم قدرة على التحليل، والاستنتاج، وقد جسد "بن غوريون" هذا عندما قال " أن أي خبير هو خبير لما مضى، أما لما هو آت فلا يوجد خبراء".
- الثقة بالنفس المبالغ فيها، والارتكاز على نجاحات الماضي من قبل الزعماء، ما ينطبق على جميع زعماء إسرائيل.
- الاعتقاد لدى القيادة الإسرائيلية أنها وبخلاف الدول الأخرى، ولوضعها الأمني المعقد لا يمكن إيجاد سياق منهجي، ومنظم لصناعة القرار لأنها تحتاج إلى اتخاذ قرارات فورية، وعاجلة في معظم المشاكل، والقضايا التي تواجهها، فعنصر الزمن له تأثير على نطاق سياق القرار.

(1) موقع صحيفة القبس، كله إلا الجنرالات.

(2) بن مائير، مرجع سابق (ص9).

(3) بن، أداء المؤسسة الحاكمة في الكيان الصهيوني رؤية من الداخل (ص26).

(4) بن مائير، مرجع سابق (ص139-141).

سادساً: تأثير الجيش على الرأي العام الإسرائيلي

يستطيع الجيش أن يؤثر على عملية اتخاذ القرار في قدرته على تشكيل الرأي العام، العائد لثقة الرأي العام الإسرائيلي بتقديرات الضباط المحترفين أكثر من السياسيين في الشؤون الأمنية، ما بدوره شكل دافعاً دفع الأحزاب الإسرائيلية للاستفادة من ضباط الاحتياط أصحاب المكانة العالية في نظر الجمهور في حملاتها الانتخابية، ففي عام 1999م، رأينا أن اللجنة المركزية لحزب العمل لم تكن الجهة التي قررت سياسة الحزب اتجاه الفلسطينيين، بل مجموعة من الجنرالات الذين أحيوا أخيراً إلى الاحتياط، كما يمتلك الجيش القدرة على التأثير في الرأي العام أكثر من أي مؤسسة عامة أخرى، حيث إن الصحافة تفرض قيوداً على نفسها إذا تعلق الأمر بالشؤون الأمنية، واحتكار الجيش لقنوات تقديم المعلومات، وقدرته على استغلال الصحفيين، ووسائل الإعلام ليوصلهم لناطقين باسم الجيش، ويدرك ضباط الجيش حاجه السياسة، والأحزاب إليهم في التأثير على الرأي العام⁽¹⁾.

سابعاً: اللجان الأمنية

تشكل اللجنة الوزارية للأمن والخارجية، ولجنة الكنيست للشؤون الخارجية، والأمنية، والمؤسسة العسكرية مراكز قوي في المجتمع الإسرائيلي⁽²⁾.

1. اللجنة الوزارية للأمن والخارجية ومسؤوليتها

تأسست اللجنة الوزارية للأمن والخارجية في عام 1953م، لتقوم بمهام الشؤون الخارجية، والدفاع، حيث أكد قانون تشكيل الحكومة، أن صلاحية الحكومة يمكن أن تكون ممنوحة للجنة وزراء مجلس أمني مصغر، ومجلس اقتصادي مصغر، ومجلس اجتماعي مصغر، فيما تراوح التعامل مع اللجنة منذ إنشائها بين تتاسيها كما فعل "ديفيد بن غوريون" (1916-1973)، و"غولدا مائير" (1916-1982)، أو التعامل معها بتردد كما فعل "إسحاق رابين" (1924-1995)، أو استخدامها لصبغ القرارات الفردية بصفة رسمية كما فعل "مناحيم بيغن" (1924-1992)، وقد جاء التأكيد على اللجنة في تقرير "لجنة أغرانات" التي حققت في أسباب فشل حرب عام 1973م، حيث أوصت اللجنة بأن لا يزيد أعضاؤها عن خمسة، كما تقررت بنود في القانون عام 1992م، تتعلق بعمل اللجنة، ووظيفتها، وأعضاؤها الدائمين، مثل "وزير الدفاع، ووزير المالية، أو وزير الأمن الداخلي"، وتكون برئاسة رئيس الوزراء، وهو ما يؤكد دور رئيس الوزراء في شؤون الأمن، ولم يحدد عدد الأعضاء فيها، ويقوم رئيس الوزراء بتعيين أعضاء من الحكومة في اللجنة زيادة على الدائمين، بحسب التقديرات، وتقوم اللجنة في بعض الأحيان بتشكيل هيئة مصغرة من أعضائها لتتبع عمليات ولاتخاذ القرارات، وكذلك أيضاً خطط العمليات الأسبوعية، والموافقة النهائية على العمليات الجارية، أو الموافقة على ردود فورية بعد موافقة وزير الدفاع عليها لدى رئيس الوزراء، وتنتهي بعد ذلك سلسلة اتخاذ القرارات، ويكون لرئيس الوزراء أن يفعل ذلك، أو أن ينقل القرار إلى مباحثة اللجنة مرة أخرى⁽³⁾.

(1) بييري، جنرالات في مجلس الوزراء، مرجع سابق (ص 81).

(2) بركات، مرجع سابق (ص 105).

(3) المرجع السابق (ص 83-85).

- وتمتد مسؤولية اللجنة الوزارية للأمن والخارجية من العمليات إلى تخطيط الطريق التي على الجيش أن يسير فيه لتنفيذ مهامه، فهي الجهة التي تضع التصورات الأمنية، والخطط، واللوازم العملياتية، والاستراتيجيات على المدى القصير، والبعيد ليتمكن الجيش من القيام بما يناط به، وبرغم هذه المسؤولية، إلا أن اللجنة عاجزة عن تنفيذ ما ذكر لعدة أسباب؛ أهمها⁽¹⁾:
- أن أي من الأمور المعروضة للبحث، وخاصة في الشؤون التنفيذية يُحس الأمر إحساساً أقل، وخاصة كلما كانت هناك نسبة أعلى من أعضاء اللجنة من ذوي التجربة، والفهم في الشؤون العسكرية.
 - ضم جزء من أعضاء اللجنة لأسباب ائتلافية دون صلة بتخصصهم في المجال المطروح للنقاش، وتأخذ المباحثات مباحثات أسبوعية على نحو عام، وهي تستمع إلى استطلاعات، وتوضع أمامها تقارير مكتوبة، رغم أن الأمر أحياناً يحتاج إلى اتخاذ قرارات.
 - خشية التسريبات فالإعداد للمباحثات في الشؤون الأساسية يعترضه النقص، ويجري التباحث أكثر من مرة تحت ضغط الزمن، وبسبب هذا العجز ففي حالات مواجهة مستمرة، تنقل لجنة الوزراء صلاحية الحسم للتنفيذ إلى مجموعة ضيقة "المجلس الوزاري المصغر" مطبخ مصغر، وتترك له علاج الموضوع.
- 2. لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست:**

تعتبر لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست من إحدى اللجان الدائمة⁽²⁾، لتهتم بمعالجة سياسة إسرائيل الخارجية، والشؤون العسكرية، وكل ما يتعلق بها والأمن⁽³⁾، لذلك فهي تعتبر الأكثر جاهة، كونها تعنى بالسياسة العليا لإسرائيل، ما يدفع جميع الأحزاب للسعي بأن تمثل بها بأعضائها القياديين، حيث إنها تقوم بمناقشة مواضيع حساسة لا يمكن نقاشها في جلسات الكنيست العامة، كما يحرص أي ائتلاف حكومي على أن تكون له الأغلبية في اللجنة حتى يضمن عدم وجود معارضة ضد سياسة الحكومة، وقد ينبثق عن هذه اللجنة أيضاً لجنة فرعية أكثر تخصصاً لمناقشة قضايا أكثر سرية حتى لا يشارك فيها إلا من يتمتع بإجازة أمنية خاصة، ومن ثم وبعد أن تناقش القضية المعروضة، وتخلص لنتائج تقوم بعرضها على اللجنة الأم، أو أن تقوم اللجنة الأم، وبأغلبية ثلثي الأعضاء، بإعطاء اللجنة الفرعية حق الفصل في القضية المعروضة⁽⁴⁾، بينما يعتبر دور لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست ضعيفاً في مجال السياسة الخارجية لتقيدها بالمعلومات التي تقدمها لها الحكومة مما يمنعها من أخذ دورها في القرار السياسي، والسياسة الخارجية، والأمن، كونها لا تمثل الخبراء العسكريين لتدخل الأحزاب بفرض أشخاصهم حسب الحوص⁽⁵⁾.

3. مجلس الأمن القومي:

إن الدعوة لإقامة هيئة استشارية في مجال الأمن القومي قد تم طرحه على كل الحكومات بدءاً من لجنة "يادين شرف" في عام 1963م، مروراً "بلجنة أغرانات" في عام 1974م، وانتهاء بالأبحاث الأكاديمية، واللجان الشعبية التي أقامتتها الحكومات نفسها، إلا أن مجلس الأمن القومي لم يتشكل رغم ذلك؛ إلا في عام 1999م، بمبادرة من "بنيامين نتنياهو" (בנימין נתניהו)، وقبل مدة

(1) يعاري، رقابة الحكومة للجيش (ص25-27).

(2) شوفاني، نظام الحكم الفصل الأول إسرائيل دليل عام 2004 (ص22).

(3) سالم، الديمقراطية المزعومة في إسرائيل (ص62).

(4) شوفاني، مرجع سابق (ص23-24).

(5) بركات، مرجع سابق (ص90).

بسيطة من نهاية ولايته⁽¹⁾، حيث سلمت مهمة إنشاء المجلس إلى اللواء احتياط "ديفيد عبري" (717 لا 767)، الذي أعد برنامج عمله، ومبنى المجلس، وتأليفه وخطة عمله، وأقام "عبري" المجلس، وبدأ يشغله في مجالات سياسة الأمن، والاستراتيجية بنظرة واسعة، وأيضاً في مجال إدارة العلاقات الخارجية مع جهات موازية في بلدان العالم، كذلك انشغل المجلس في إعداد التصور، والتنسيق في شؤون الرقابة على السلاح، ومنذ إقامته كان رؤساء المجلس يشاركون في جلسات الحكومة، والمجلس الوزاري المصغر، وقد بين قرار الحكومة لإنشائه، أن استعمال المجلس لم يأت للمس بصلاحيات، أو بمكانة وزارات الحكومة، والجهات الرسمية المختلفة؛ بل ليعمل كجهة "تنسيق، واندماج، وتفكير، وتعقب في مجال السياسة القومية"، وتحدد أن موضوعات الأمن القومي هي موضوعات مختلفة كثيرة الأبعاد تشمل بين ما تشمل عليه على جوانب أمنية، وسياسية، واجتماعية، وهو تصور عمل المجلس⁽²⁾.

وخلال سنوات، عادت أجيال من السياسيين، والخبراء، وعاملي الجمهور، ومعاهد البحث ومراقبي (الدولة)، وأوضحوا الحاجة إلى استشارة لرئيس الحكومة، وللمجلس المصغر في موضوعات الأمن القومي، والاستراتيجية في مجالين⁽³⁾:

- إعداد مباحثات مبدئية بواسطة بحث، وكتابة وثائق أساسية، ووثائق فحص تساعد في تعميق، وإخصاب المباحثات.
- إعداد متواصل لمواد مباحثات الحكومة في موضوعات الجدول اليومي، تبين للوزراء القضايا التي يوشكون على بحثها، ولتوضيح المصاعب التي تواجه متخذي القرارات، وكذلك تقديم مادة تمنحهم إمكانية الرقابة، والإشراف الأفضل على مبنى الجيش ونشاطه.

ويعتقد "ديفيد عبري" (717 لا 767) أن المجلس قد قام بعمل مهم، لكنه لم يحظ بأن يُخصص لعمله انتباه مطلوب من رئيس الحكومة، والمجلس الوزاري المصغر، كي يحتل مكانه الذي يستحقه في إجراءات اتخاذ القرارات، فلا يُظهر رؤساء الحكومة، والوزراء اهتماماً فعلياً متصلاً ببقاء المجلس، حيث اعتاد القادة، والوزراء على اختلاف أجيالهم استعمال قدرة الجيش المفضلة على تقديم التقارير، والتحليل، وعرض المادة في الموضوعات الملحة، فخرجي الجيش الذين اعتادوا على هذه المواد سيفضلونها على حساب مادة أخرى، وكذلك سيفعل السياسيون المدنيون أيضاً، للنظر في مختلف التقديرات قبل اتخاذ القرار لإضافة أبعاد أعمق للتفكير، وقدرة على إدارة مطورة كان المجلس يستطيع الدفع بها، واحتياجه لأن يكون رئيس المجلس ذا مكانة قريبة من رئيس الحكومة، ومكتبه، وأن يسأله رئيس الحكومة المشورة سؤالاً دائماً، لذلك لا بد من:

- أن تعمل هيئة من قبل المجلس عملاً دائماً في إعداد معلومات للوزراء عن الموضوعات المطروحة على الجدول اليومي، وعمّا يُطرح على طاولة الحكومة باستمرار.
- سن قانون مجلس الأمن القومي، فهذا القانون سيحدد منزلة المجلس بين مؤسسات الحكم، وستحدد به أدوار المجلس، ومبادئ، وإجراءات لإعماله.

كون أن القرارات الاستراتيجية الأهم في تاريخ إسرائيل اتخذت من دون أن يسبقها عمل طاقم منظم، ومن دون أن يقوم أحدٌ من رؤساء الوزراء منذ إنشاء مجلس الأمن القومي، الذي تقرر في عام 1999م، باستخدام هذه المؤسسة بصورة جدية، وعلى ذلك؛ أشار تقرير المراقب في نيسان/ إبريل 2006م، أن الهيئات الجماعية في جهاز الأمن ما زالت تشكل طرفاً مهيمناً ومسيطرًا

(1) موقع القدس العربي، عملية صنع القرار في إسرائيل في قضايا الأمن القومي ما زالت مختلفة.

(2) يعاري، مرجع سابق (ص 29).

(3) المرجع السابق (ص 35).

على القرارات المتخذة من قبل المستوى السياسي، أما مجلس الأمن القومي فلا يستخدم كفريق، وطاقم استشاري من قبل رئيس الوزراء إلى جانب الأجسام الأخرى في جهاز الأمن، كما أنه لا يملك بعد وزناً ملائماً وهاماً كجسم موضوعي من قبل رئيس الوزراء والحكومة، هذا رغم قرار الحكومة بشأنه في عام 1999م⁽¹⁾، فرؤساء الحكومة المختلفين قاموا بواجبهم العام "من باب رفع العتب"، لكنهم عملياً تعاطوا مع "المجلس" كإضافة تافهة، أو ديكور ليس إلا، ولم يقدّم أي من رؤساء الأجهزة الأمنية بتزويد المجلس بالمعلومات، أو أخذ توصياته بالاعتبار، رغم أن "مجلس الأمن القومي" حيوي لأمن (الدولة)، فلن يأخذ مكانه دون دعم كامل من رؤساء إسرائيل، والأجهزة الأمنية، وإن لم يكن ذلك فسيبقى مجلس الأمن القومي دون المطلوب منه⁽²⁾.

ثامناً: قانون الجيش الإسرائيلي الأساس

بعد توصية "لجنة أغرانات"، سنّ الكنيست في عام 1976م القانون الأساس للجيش. بيد أن هذا القانون لم يحدّد بوضوح توزيع الصلاحيات بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع ورئيس الأركان، وترك مجالاً واسعاً لتفسيره بمفاهيم متعددة. فالقانون الأساس للجيش مقتضب وقصير للغاية، ويتألف من ستة بنود قصيرة، ويبلغ إجمالي عدد كلماته واحداً وثمانين كلمة فقط. وينص هذا القانون على أن الجيش الإسرائيلي هو جيش (الدولة)، وأنه يخضع لسلطة الحكومة، وأن وزير الدفاع هو الوزير الذي تعينه الحكومة وزيراً على الجيش، وأن رئيس هيئة الأركان العامة للجيش هو المسؤول القيادي الأعلى في داخل الجيش وأنه تحت سلطة الحكومة وخاضع لوزير الدفاع⁽³⁾.

تاسعاً: تداخل المؤسسة العسكرية في صناعة القرار السياسي

إن وجود التهديد الوجودي المادي على إسرائيل، أوجد أولوية للمؤسسة العسكرية على ما سواها، وشجع على تمددها إلى مجالات عمل وزارة الخارجية، عبر تقليل تأثيرها، وأخذ رأيها بالاعتبار في عملية بلورة السياسة⁽⁴⁾، فالمؤسسة العسكرية تمثل مركز الصدارة لاعتبارات قوية، جعلت منه احد العناصر التي منها وبها يتشكل القرار السياسي على أساس أن الأمن، وحسب الأدبيات الإسرائيلية هو الإطار الذي يتحكم في العمل السياسي⁽⁵⁾.

ويرى "رؤوبين بدتسور" (1976) أنه إذا أردنا أن نتعرف على وجود تبعية ما من جانب السياسيين للجنرالات في المجتمعات الديمقراطية، سنجدها في إسرائيل، بشكل واضح، كظاهرة عامة، ليس ذلك فحسب، بل إن السياسيين مأسورون من قبل الجنرالات، فعملية بلورة سياسة الأمن القومي خاضعة عملياً للجيش، وجهاز الأمن، وفي ظل انعدام منظمات التخطيط في مجال الأمن القومي خارج الجيش فإن أساس عمليات التخطيط، لا على المستوى الفاعل، والتكتيكي فحسب، وإنما أيضاً على المستوى الاستراتيجي، والسياسي، يدور في أروقة الجيش، والنتيجة هي أن الاعتبارات العسكرية أصبحت مركزية، وأحياناً حتى أكثر من الاعتبارات السياسية، وهكذا أضحت منظومة علاقات إسرائيل الخارجية مستندة في الأساس إلى مفهوم القوة، الذي يمنح أولوية للاعتبارات العسكرية على الاعتبارات الدبلوماسية، ما يمنح رئيس هيئة الأركان العامة نفوذاً سياسياً كبيراً، فالحكومة،

(1) موقع القدس العربي، مرجع سابق.

(2) روزنبرغ، مجلس الأمن القومي الإسرائيلي بين ضعف المكانة واستخفاف الحكومة.

(3) محارب، مرجع سابق (ص13).

(4) بن، مرجع سابق (ص24).

(5) الجبوري، مرجع سابق.

والكنيست لا يتدخلان عادة في عمل جهاز الأمن، الذي يحظى بحرية شبه مطلقة في بلورة السياسة بدءاً بمواضيع مثل حجم وتركيبية ميزانية الأمن وانتهاءً بتخطيط الحروب⁽¹⁾.

إن هيئة الأركان الإسرائيلية عندما تطرح البدائل لأي قضية ما تعمل على تقديم ثلاثة بدائل، علماً بأن هيئة الأركان تكون قد اختارت من قبل البديل الحقيقي، ولكن طرح البدلين الآخرين لكي يتم الاتفاق والموافقة على البديل الحقيقي الأول الذي خططت له هيئة الأركان، حيث قد ترى في البديل الأول التوصية المطروحة، مثل: إمكانية عدم الرد على عملية عسكرية ضد إسرائيل، والبديل التالي الرد وبقوة ضد أهداف غير معقولة، وبدون تقديم أي دراسة للنتائج المحتملة، مما يدفع أصحاب القرار لتبني خيار هيئة الأركان المدروس الذي سيكون منطقياً في ظل البدائل الأخرى⁽²⁾، وهو ما مثلته الحرب الأخيرة على لبنان عام 2006م. ولقد أدي التداخل بين المؤسسة العسكرية، والسياسية في إسرائيل إلى أن يكون للمؤسسة العسكرية قدرة ضغط على القرار السياسي، فوصول العسكريين السلس إلى السلطة السياسية راجع بالأساس لكون المجتمع الإسرائيلي بمجمعه مجتمع ذو طابع عسكري⁽³⁾.

ويوجه "آفي غيل" (אפי גיל) المدير العام لوزارة الخارجية المستقيل انتقاداً قاسياً لمسار صنع القرارات في إسرائيل، بحيث يحيط أثناء النقاش بطاولة المجلس الوزاري السياسي الأمني، أشخاص بلباس عسكري، ورجال مؤسسة الاستخبارات في إسرائيل، ويوكل إلى الجيش أيضاً مهمة شرح السلوك السياسي لأشخاص مثل: الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، والرئيس المصري الراحل حسني مبارك، والرئيس السوري بشار الأسد... الخ⁽⁴⁾، وجاء تقرير مراقب (الدولة) ليشير إلى قرارات حاسمة كثيرة تمت على هذا القبيل، ومن ضمنها قرار بناء القدرة الردعية الاستراتيجية الاحتياطية الحاسمة، فالجهات التي اتخذت القرار وجدت أمامها خياراً واحداً من إعداد جهاز الأمن وخصوصاً الجيش، هذا الأمر تسبب في هيمنة التفكير العسكري على أغلبية القرارات السياسية التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة⁽⁵⁾.

ويعود "غيل" ليؤكد أن صياغة المواقف السياسية في إسرائيل ملقاة على عاتق شعبة التخطيط في هيئة الأركان للجيش الإسرائيلي، وليس على الدبلوماسية المهنية في وزارة الخارجية⁽⁶⁾، كما ويلحظ أيضاً وجود مودة، وصلة وثيقة بين المؤسسة العسكرية، والمؤسسة السياسية في إسرائيل، حيث ظل الجنرالات في المراحل كافة ينتقلون مباشرة من المناصب العسكرية البحتة إلى المناصب الحكومية الرفيعة، الأمر الذي أدى إلى دعم، وتوطيد المكانة، والدور السياسي للجيش الإسرائيلي خلال فترة "أريئيل شارون" (אריאל שרון)، الذي كان يؤكد دائماً على أن القرار السياسي السليم، لا بد أن يتم صنعه أولاً في أروقة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية⁽⁷⁾.

ومنذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، أصبح رئيس هيئة الأركان يحضر اجتماعات الحكومة، وبرفقته عدد من كبار الضباط رغم أن هذا التقليد محظور على رؤساء أجهزة أخرى، مثل الموساد، والشاباك، ووزارة الخارجية، وهو ما يدفع لأن تعرض

(1) شلحت، الحرب على لبنان وتداعياتها السياسية (ص19).

(2) بن مائير، مرجع سابق (ص34).

(3) المسلماني، المؤسسة العسكرية في إسرائيل (ص41).

(4) بن، مرجع سابق (ص24).

(5) موقع القدس العربي، مرجع سابق.

(6) بن، مرجع سابق (ص25).

(7) راينهارت، شارون والإرث الشاروني في السياسة الإسرائيلية.

رواية الجيش بتفاصيل كثيرة دون أي رواية أخرى، وعلى ذلك يعلق "دان ميردور" (27 م 2016) قائلاً: "عندما تشارك مجموعة بهذا العدد الكبير من الجنرالات في اجتماعات الحكومة، فإنهم يأتون بملفات جهزت سلفاً، ويناقشون بطريقة سلطوية، ليبقى على باقي الوزراء الاستماع دون إمكانية للتحليل أو التحقق، مما لا يمكن معه عرض، أو وضع سياسات بديلة"⁽¹⁾.

بناءً على ما سبق من العلاقات العسكرية السياسية في إسرائيل قدم "عوزي أراد" (27 م 2016)، الذي شغل منصباً رفيعاً في الموساد، وكان مستشاراً سياسياً لرئيس الوزراء السابق "بنيامين نتنياهو" (27 م 2016) ورقة في مؤتمر "هرتسليا" في كانون الأول/ ديسمبر عام 2004م، تناولت أن الوقت قد حان للقيام بإصلاحات في بنية أجهزة الأمن، مثلما حدث في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، منتقداً شعبة الاستخبارات العسكرية حيث تعتبر نفسها الأكثر تقيماً على الصعيد القومي، برغم استثنائها لمعلومات كل من الموساد، والشاباك، ووزارة الخارجية، بينما كتب "إفرايم هاليفي" (27 م 2016) رئيس الموساد الأسبق والذي عين رئيساً لمجلس الأمن القومي في عام 2003م في عهد "آريئيل شارون" (27 م 2016) بأن شعبة الاستخبارات العسكرية أصبحت طرفاً واسع النفوذ في الحوار السياسي اليومي، وأصبح صوتها طاغياً على الخطاب السياسي والأمني، حيث إن هذه الشعبة بدلاً من الانشغال بجمع المعلومات وتحليلها، نراها تدير المعارك في الميدان، وتجري المباحثات مع الفلسطينيين، ونرى أن تقديراتها الاستخبارية تحظى بمكانة عالية لدى الحكومة، ورئيسها؛ حيث تعتبر الأكثر جدارة وصواباً⁽²⁾.

فيما يعتقد "يهودا بن مائير" (27 م 2016) أن إسرائيل فاشلة على صعيد التنسيق بين الوزارات المختلفة، مما أدى لعدم وضع الأسس المنهجية لزعامتها، ونخبتها الحاكمة لاتخاذ، وصناعة القرارات⁽³⁾، وهو ما يلخص مكن مشكلة إسرائيل في صناعة القرارات، العائد لعدم وجود طواقم متخصصة، وإن وجدت فهي لا تقدم جديداً، ويترك صانعو القرارات بدون أية معلومات، مما يؤدي للافتقار إلى تخطيط سياسي⁽⁴⁾.

عاشراً: العلاقة العسكرية السياسية في إسرائيل

عند النظر لإسرائيل من حيث العلاقة فيما بين السلطة العسكرية، والسلطة السياسية، والمجتمع الإسرائيلي بأجمعه نجدها تختلف عن كل المجتمعات في باقي الدول، فهناك فصلاً ما بين المهام العسكرية، والمهام السياسية، وفي الوقت نفسه تعاوناً فيما بينهما في جميع المجالات؛ لتصبح بذلك المؤسسة العسكرية ممارسة لنشاط كبير، ومهم في النظام السياسي، ولتختفي الحدود الفاصلة بين السياسيين، والعسكريين⁽⁵⁾. وفي الواقع هناك العديد من العوامل التي حددت بمجملها ملامح العلاقات السياسية العسكرية في إسرائيل، على رأسها رؤية مؤسس إسرائيل "ديفيد بن غوريون" (27 م 2016) لدور الجيش في السياسة، كما أن طبيعة نشأة إسرائيل، وأهدافها، وحاجتها الدائمة للأمن، وسط محيط غريب عنها بشكل مطلق، وبيئة متناقضة، ومعادية، فرض على الجيش القيام بأدوار رئيسية في عملية صناعة القرارات السياسية، من هنا كانت رؤية "بن غوريون" عندما شغل منصب رئيس الوزراء، ووزير الدفاع في أول وزارة عام 1948م، بشأن العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل على النحو الآتي⁽⁶⁾:

(1) بييري، جنرالات في مجلس الوزراء، مرجع سابق (ص 79).

(2) المرجع السابق (ص 270).

(3) بن مائير، مرجع سابق (ص 101).

(4) المرجع السابق (ص 113).

(5) طایل، مرجع سابق (ص 135).

(6) عبد الرحمن، العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل (ص 54).

- يكون الجيش تابعاً لحكومة الشعب فقط.
 - لا يتصرف العسكريون إلا بناء على مهام محددة بواسطة حكومة الشعب.
- فالجيش رغم وجوده لحماية إسرائيل، إلا أنه يتمتع بتأثير كبير، وواسع في شخصية الشبان، وشخصية المواطن، وتتعلق به إلى درجة كبيرة الحرية السياسية، والاجتماعية.
- حادي عشر: دور المؤسسة العسكرية في السياسة الخارجية**

بدأت سيطرة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على شؤون السياسة الخارجية، والعسكرية مع بداية إنشاء إسرائيل، إذ أن قيام نظرية الأمن الإسرائيلي على ضرورة بقاء الوجود واستمراره، جعل للمؤسسة العسكرية "اليد العليا" في رسم السياسة الخارجية والعسكرية الإسرائيلية، من خلال الآتي⁽¹⁾:

- أن تحقيق غاية الصهيونية يتم بالتوسع الاستعماري على حساب الأرض العربية.
- أن المقاومة العربية لهذا التوسع هي حقيقة أثبتتها الأحداث، وأكدها الصراعات منذ عام 1920م، وما بعدها.
- أن القوة العسكرية، والتفوق العسكري أساساً، هو الأسلوب الوحيد لمواجهة ردود الفعل العربية، وردعها بشكل قوي يؤدي إلى ضعفها، وانهارها ضماناً لتحقيق الأهداف الصهيونية، لهذا تبلورت الأيديولوجية العسكرية الصهيونية في نظرية "الاحتواء العسكري للعرب".

إن دخول الجيش إلى مجال بلورة السياسة الخارجية، والأمنية ليس فقط نتيجة لا بد منها، لأن إسرائيل في حال حصار، وإنما هي أيضاً ثمرة رؤية مُوجهة لـ "ديفيد بن غوريون" (1916-1973) الذي كان له تأثير حاسم أكثر من أي إسرائيل شخص آخر على الطابع المؤسستي للمؤسسة الأمنية في إسرائيل⁽²⁾، حيث قال "بن غوريون": "إن وزير الدفاع هو الشخص المسئول عن تقرير سياسة إسرائيل الدفاعية، ووزير الخارجية هو الشخص الذي يقوم بشرحها"، ومنذ عام 1948م والسياسة الخارجية لإسرائيل تحدها متطلباتها الأمنية، هذا بدوره أطلق يد المؤسسة العسكرية واستراتيجيتها لتسيطر على الدبلوماسية، التي هي من اختصاص وزارة الخارجية، وليس هذا فحسب بل تولت بنفسها في معظم الأوقات دور وزارة الخارجية في المواضيع الحساسة، التي تتعلق بأمن (الدولة)، ليمر هذا الدور منذ عام 1949م، حين أسند "بن غوريون" إلى جيش الدفاع مهمة التفاوض مع الدول العربية لتحديد خطوط الهدنة، وما جرى في المفاوضات الإسرائيلية المصرية حيث كان وزير الخارجية هو الجنرال العسكري "موشي ديان" (1915-1981)، وما جرى في المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية والعربية بدءاً من مؤتمر مدريد عام 1991م، حين عين "إسحاق رابين" (1924-1995) رئيس الوزراء السابق طاقماً من العسكريين لإجراء المفاوضات⁽³⁾.

فيما رأى "موشي ديان" (1915-1981) الذي شغل منصب رئيس الأركان في الفترة "1953-1957م"، ثم منصب وزير الدفاع في الفترة "1967-1974م"، وأصبح من أشهر قادة الجيش: "أن إسرائيل ليس لديها سياسة خارجية وإنما سياسة دفاعية فقط"؛ بمعنى أنه بدلاً من أن يكون لإسرائيل استراتيجية شاملة في خدمة تحقيق أهداف السياسة الخارجية، فإنها تضع سياستها

(1) العسكرية الصهيونية المؤسسة العسكرية الإسرائيلية النشأة والتطور 1887-1977 (ص221).

(2) بييري، الحكم والسياسة في دولة إسرائيل، مرجع سابق.

(3) حمدي، معسكر السلام الصهيوني اتجاهات التثاقفية القومية والتقسيم في الحياة السياسية الإسرائيلية 125-1996 (ص38).

الخارجية في خدمة استراتيجيتها الشاملة على المستويين العسكري والأمني⁽¹⁾، من هنا يتبين بأن السياسة الخارجية الإسرائيلية تحمل بصمة المؤسسة العسكرية بسبب أن رئاسة الأركان، والجهاز الأمني هما اللذان يتوليان تقويم الوضع الأمني، ولا وجود لمثلهما في الجهاز السياسي يُدرَس، ويبلورُ الوضع الأمني مثلهما، بينما يري "يورام بييري" (1967) أنه لا يمكن الفصل بين السياسة الأمنية، والسياسة الخارجية حيث الالتصاق، والترابط فيما بينهما قوي، ويظهر ذلك بوضوح عبر لجنة الخارجية، والأمن في الكنيست، ما أدى بدوره لأن تكون السياسة الخارجية مساعدة للسياسة الأمنية، وليست مساوية لها، وفي مقولة لـ "شمعون بيرس" (1977) الذي شغل مناصب عليا كثيرة في إسرائيل، معبراً عما سبق: "إنه لا يوجد للدول الصغيرة سياسة خارجية بل يوجد لها سياسة أمنية"⁽²⁾.

هذه الحالة منحت المسؤولين عن الأمن قدرة على التأثير المباشر على السياسة الخارجية، بما إن مفهوم الأمن واسع جداً تتفتح أمامه ساحة تأثير واسعة جداً، فيشكل الجيش الإسرائيلي طاقم التفكير الاستراتيجي الوحيد لدى الحكومة في المواضيع الأمنية، بل والسياسية أيضاً، وبذلك فكل المحاولات التي تمت لوضع استراتيجيين مدنيين في كلٍ من وزارة الخارجية، أو مكتب رئيس الحكومة أصابها الفشل⁽³⁾.

من هنا نجد أنه لا يوجد فصل بين السياسة الخارجية، والأمنية في إسرائيل، وتتولي لجنة الخارجية، والأمن الإشراف على الجهتين، مما أدى لهيمنة قيمة الأمن على الدبلوماسية في إسرائيل، استمراراً لما رسخه "ديفيد بن غوريون" (1967) حيث أكد على السياسة الأمنية، وتطور ذلك بانسحابها إلى مجالات داخلية، ومدنية أيضاً، وهذا ما أدى لأن تكون المؤسسة العسكرية هي محددة السياسة العامة في إسرائيل⁽⁴⁾.

ثاني عشر: العوامل التي شجعت دخول العسكريين الحياة السياسية

بدأ توجه العسكريين للحياة السياسية بعد حرب عام 1967م، عندما قام ضباط وهم في الخدمة العسكرية بالاتصال مع أحزاب سياسية تمهيداً لدخولهم الحياة السياسية، ومع هذه الرغبة من القيادات العسكرية، والجنرالات زادت رغبة زعماء الأحزاب في ضمهم إلى أحزابهم، وتعاضم هذا الدور بعد حرب عام 1973م. ولقد تشجع العسكريين للدخول للحياة السياسية للأسباب الآتية⁽⁵⁾:

- حالة إسرائيل من الناحية الأمنية أدت إلى دعم العسكريين في مواجهة السياسيين، حيث إن العسكريين يمتلكون التفكير الاستراتيجي لصالح (الدولة)؛ مما أدى لطرح آراءهم لأعضاء الوزارات والقيادات السياسية.
- الانتصارات التي حققتها المؤسسة العسكرية أعطت القادة العسكريين قوة وكاريزما على أنهم الممثلون للمصلحة القومية، بينما القيادات السياسية فهي تمثل مصالح أنية، وكانت حرب عام 1967م، الفرصة المواتية لتولي قيادات عسكرية مناصب عليا في إسرائيل، وأصبح ينظر إليها على أنها عنوان للإدارة الناجحة، والقدرة على حفظ أمن إسرائيل.

(1) دياب، المؤسسة العسكرية الفصل الثامن دليل إسرائيل العام 1996 (ص 287-290).

(2) المسيري، الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى (ص 133).

(3) بييري، الحكم والسياسة في دولة إسرائيل، مرجع سابق.

(4) بييري، جنرالات في مجلس الوزراء، مرجع سابق (ص 57-58)..

(5) بركات، مرجع سابق (ص 49).

- اعتبار المؤسسة العسكرية مجمع صهر جميع فئات المجتمع لتخرج "الإسرائيلي الجديد"، والذي يدين بالولاء للمجتمع ككل، ويواجه أصول، وفئات اجتماعية متفاوتة، ومؤسسات، وقيادات سياسية متعددة، مما أدى لأن تكون القيادة العسكرية رمزاً للأمة الجديدة.

المبحث الثالث

دور المؤسسة العسكرية الإسرائيلية السياسي

أولاً: المؤسسة العسكرية وخلق القيادات السياسية

تعتبر المؤسسة العسكرية إحدى أهم مراكز إعداد القيادات السياسية، وأسهل، وأقصر طرق للوصول للمراكز العليا، حيث يتضح ذلك عند متابعة أهم الشخصيات في تولي مناصب عليا والعلاقة بهذه المناصب، والخلفية العسكرية، فوصول كل من "موشي ديان" (משה דיין)، و"شمعون بيرس" (שמעון פרס)، و"إيجال ألون" (יגאל אלון)، و"حاييم بارليف" (חיים בר-לב)، و"عيزرا وايزمن" (עזרה ויזמן)، و"إسحاق رابين" (יצחק רבין)، و"يهود باراك" (אהוד ברק)، و"أريئيل شارون" (אריאל שרון)، وهم من قادة المؤسسة العسكرية لأكبر دليل عملي على ذلك⁽¹⁾، وبما إن المؤسسة العسكرية الأكثر استقراراً وثباتاً من المؤسسة السياسية المتقلبة، فإننا نلاحظ صلة وثيقة في إسرائيل بين المؤسسة العسكرية، والمؤسسة السياسية، فجنرالات المؤسسة العسكرية على مر التاريخ الصهيوني ينتقلون مباشرة من المناصب العسكرية البحتة، إلى المناصب السياسية الرفيعة⁽²⁾، كما تؤكد المعلومات الواردة في الصحف، ومراكز الدراسات الإسرائيلية بأن أجهزة إسرائيل ما هي إلا غطاء للتمويه السياسي، والاجتماعي، والاقتصادي، تتبع تحته "دولة الآلة العسكرية الإسرائيلية"، التي يقودها الجنرالات الذين يمثلون "الدولة الحقيقية"⁽³⁾.

ثانياً: كبار العسكريين كجماعة ضغط في حياة إسرائيل السياسية

تعتبر المؤسسة العسكرية الطريق الأمثل للوصول إلى قيادة إسرائيل، وذلك على العكس من الدول الغربية حيث تندر فيها ظاهرة انتقال جنرالات عسكريين إلى الحياة السياسية، بينما قد يحدث هذا عند بداية حصول الدولة على الاستقلال بعد أن تكون الصفوة العسكرية قد مهدت الطريق، ومن ثم ينتقل بعض أفرادها إلى الحياة السياسية⁽⁴⁾.

من هنا أصبحت المؤسسة العسكرية قناة رئيسية للتعبئة وشغل المناصب العليا على الصعيد السياسي، وصعيد الإدارة العامة، وذلك في أعقاب الانتصار الرخيص، والسريع الذي أحرزته في عام 1967م، كما وأن هذا الانتصار أعطى مكانة كبيرة للضباط في الجيش الإسرائيلي، وخصوصاً الذين تحملوا العبء الكبير في القتال، مما دفع الجمهور إلى تكريمهم، ودفع أيضاً رجال السياسة على استشارتهم، واستجائهم بإلحاح، وهو بدوره ما دفع بالكثير من ضباط الجيش للبدء بالتوجه للعمل بالحياة السياسية⁽⁵⁾، بذلك تواجبت التكتلات، والتحالفات، حيث إن ترقية العسكريين تكون عبر المستوي السياسي، ممن يكون لهم تعاون مع السياسيين، وكثيراً ما يلتحق العسكريين بالأحزاب السياسية بعدما يستقيلوا من الحياة العسكرية⁽⁶⁾، فالأحزاب السياسية الإسرائيلية هي عبارة عن تجمعات للجنرالات، فما يدور بين هذه الأحزاب من خلافات راجع بالأساس لخلافات بين الجنرالات، فتوزيع المناصب في

(1) المرجع السابق (ص50).

(2) راينهارت، مرجع سابق.

(3) موقع الجمل، ما هو تأثير هزيمة الجيش الإسرائيلي على المجتمع المدني.

(4) حمدي، مرجع سابق (ص38).

(5) ليساك، تطور العقيدة الإسرائيلية خلال 35 عاماً الجيش والمجتمع ونظام الحكم في إسرائيل (ص77).

(6) ياهف، حول تعريف جرائم الحرب الخلفية والتطور (ص75).

الحكومات الإسرائيلية يخضع دائماً لطغيان المؤسسة العسكرية، والذي بدوره يؤدي إلى الاختلال في العلاقات السياسية العسكرية، والمجتمع في إسرائيل⁽¹⁾.

ثالثاً: الشخصيات الهامة التي تظهر صورة المؤسسة العسكرية في الحكومة

تتمثل الشخصيات الهامة التي تظهر صورة المؤسسة العسكرية جلياً في الحكومات الإسرائيلية برئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ورئيس هيئة الأركان؛ كآلاتي:

1. رئيس الوزراء

تعتبر الحكومة المتمثلة برئيس مجلس الوزراء المحرك الأساسي للحياة السياسية في إسرائيل، حيث تمارس السلطة التنفيذية الحكم بناء على حصولها على ثقة الكنيست، ويرأس السلطة التنفيذية رئيس الدولة (شرفي)، أما من الناحية الفعلية فان رئيس الوزراء هو صاحب السلطة الحقيقية ومعها الحكومة "مجلس الوزراء" وهي مسؤولة أمام الكنيست مسؤولية جماعية⁽²⁾، ويجتمع مجلس الوزراء مرة واحدة على الأقل أسبوعياً، وهو يوم الثلاثاء من كل أسبوع، ما لم تتطلب الحاجة إلى عقد مزيد من الاجتماعات الطارئة⁽³⁾.

ترجع سلطة رئيس الوزراء إلى زعامته لحزب الأغلبية النسبية في الكنيست، وتعتبر استقالته استقالة الوزارة جميعها⁽⁴⁾، وعلى الرغم من قدرته على إقالة الوزراء إلا أن الاعتبارات الائتلافية غالباً ما تقيد، إلا أنه يبقى الأقوى داخل المؤسسة الحاكمة في إسرائيل⁽⁵⁾، وفي حين لا يتمتع رئيس الوزراء بصلاحيات إضافية كبيرة بالمقارنة مع بقية الوزراء إلا بالتوقيع على القوانين التي يقرها الكنيست، إلا أن القوة، والقدرة التي تظهر في معظم رؤساء الوزراء، وتأثيرهم على سياسة الحكومة تتبع من⁽⁶⁾:

- أنه يمثل زعيم الأغلبية النسبية في الكنيست.
- سلطته في إقالة الوزراء، وإقالة الوزارة بأكملها عبر تقديم استقالته، وقدرته على إجبار الكنيست على قبول هذه الاستقالة⁽⁷⁾، كما يجوز له تولي وزارة أخرى كوزارة الدفاع في الغالب، وهذا ما تواتر عليه رؤساء الوزراء في إسرائيل، كما يعمل رئيس الوزراء على صوغ سياسة الحكومة، وفي حالة وفاته أو استقالته تستوجب استقالة الحكومة بأكملها.

2. وزير الدفاع

من الأسس التي اعتمدها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة هي تعيين وزير دفاع له ماض عسكري، فأصول وزير الدفاع العسكرية تكون دافعاً لفرض هيمنته، ليس فقط على العسكريين بل على القيادة السياسية، ويحملها على القبول بأفكاره وطموحاته وخطه، معتمداً على قاعدة بيانات ومعلومات أمنية شاملة، لا تتوفر للقيادة السياسية داخل إسرائيل⁽⁸⁾.

(1) موقع الجمل، مرجع سابق.

(2) Muhareb, The Process of National Security Decision-Making in Israel (p.17).

(3) Frelich, National security decision making real prosses and strengths (p.6).

(4) بركات، مرجع سابق (ص76).

(5) شوفاني، مرجع سابق (ص36).

(6) المرجع السابق (ص36-37).

(7) بركات، مرجع سابق (ص101).

(8) Perlmutter, The Partioned State Apolitical History Since 1900 (p.312).

وتشكل وزارة الدفاع مركزاً لقوة سياسية، واقتصادية، واجتماعية لا مثيل لها في العالم باستثناء بعض أنظمة الحكم الديكتاتورية⁽¹⁾، ويكتسب منصب الوزير بوزارة الدفاع، في إسرائيل أهمية خاصة بسبب طبيعة إسرائيل العدائية، والأسباب الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، من هنا تزداد أهمية وزير الدفاع بحيث يصبح في حالات الطوارئ وبشكل تلقائي الحاكم العسكري العام زيادة على كونه حلقة الوصل بين رئاسة الأركان العامة، والحكومة، حيث يقوم وزير الدفاع، من خلال جهاز عسكري خاص بإدارة شؤون المناطق المحتلة⁽²⁾، كما يعتبر وزير الدفاع الشخص المسئول عن تقرير السياسة الدفاعية للبلاد، فوزارته هي أكبر هيئة حكومية في إسرائيل، تحصل على نصف، أو معظم الموازنة الحكومية⁽³⁾، فوزير الدفاع هو ممثل الوزارة في مجال الأمن، والمكلف بالإشراف على الأمور العسكرية، والعلاقة مع رئاسة الأركان. وبذلك يمثل وزير الدفاع قمة الهرم السياسي للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية حيث لدية القدرة من ناحية نظرية على قوة التدخل، والإشراف على الأعمال العسكرية، والشؤون الأمنية بكافة جوانبها⁽⁴⁾، ويعمل وزير الدفاع على تنفيذ الاستراتيجية العليا (للدولة) في المجال العسكري؛ إذ أن قرار تجنيد وتعبئة الاحتياط يعتبر من صلاحياته في حالات الحرب، وقد يتنازل عن هذا الدور في حالات المناورات السلمية لرئيس هيئة الأركان العامة⁽⁵⁾.

3. رئيس هيئة الأركان

يتم اختيار رئيس هيئة الأركان العامة بناء على توصية من قبل وزير الدفاع، وموافقة رئيس الوزراء⁽⁶⁾، تكون رتبته ضابط برتبة "رف أوف" (מחלה אלוף) "جنرال" وهي أعلى رتبة في الجيش الإسرائيلي، ليقود عمل هيئة الأركان، ويكون همزة الوصل بين الجيش، ووزير الدفاع، ويحضر رئيس هيئة الأركان غالبية اجتماعات الحكومة، واللجنة الوزارية لشؤون الأمن، ولمشورته أهمية كبرى في القرارات الحكومية، بحيث يعتبر المسئول الأول عن صياغة الرؤية الأمنية للجيش، إضافة إلى سياسة الحكومة⁽⁷⁾، بينما يتولى هذا المنصب لمدة ثلاثة أعوام، وقد يتم التجديد لعام آخر إذا ما ارتأت الحكومة هذا التجديد⁽⁸⁾، ويعتبر رئيس هيئة الأركان العامة القائد الأعلى للقوات المسلحة الإسرائيلية، ويأتي بعده على رأس الهرم نائب رئيس الأركان، ومن ثم قادة الأركان العامة للأفرع⁽⁹⁾، من جهة أخرى أعطى قائد هيئة الأركان العامة الإسرائيلي قوة تزيد على قوة نظرائه في الجيوش الغربية الأخرى، لكونه نقطة الاتصال الوحيدة للجيش مع المستوى السياسي، ما أعطاه قوة سياسية كبيرة، لنجد مشاركته في جلسات الحكومة، ليس فقط في المواضيع ذات العلاقة مباشرة بالشؤون الأمنية، وهي فقط أحد التعبيرات على مكانته، فالأهم هو أن قائد هيئة الأركان العامة يعتبر الموظف العام الوحيد القادر على الاحتجاج، ويفعل ذلك كثيراً على قرارات الوزير المسئول عنه أمام رئيس الحكومة، هذه الحرية بالاعتراض على قرارات الوزير جاءت نتيجة الصراع السياسي داخل النخب المالكة للقوة⁽¹⁰⁾.

(1) المسيري، مرجع سابق (ص128).

(2) شوفاني، مرجع سابق (ص40).

(3) حمدي، مرجع سابق (ص37).

(4) بركات، مرجع سابق (ص98).

(5) رفعت وآخرون، المؤسسة العسكرية الإسرائيلية الفكر والتنظيم (ص50).

(6) المرجع السابق (ص49).

(7) سارة، الجيش الإسرائيلي الخلفية الواقع المستقبلي (ص39).

(8) رفعت وآخرون، مرجع سابق (ص49).

(9) قهوجي، المؤسسة الأمنية والعسكرية الفصل التاسع إسرائيل دليل عام 2004 (ص502).

(10) بييري، الحكم والسياسة في دولة إسرائيل، مرجع سابق.

ف رئيس الأركان العامة يشترك أحياناً في جلسات الحكومة، ويؤثر على بلورة السياسة، واتخاذ القرارات⁽¹⁾، وقد ازدادت قوته بعدما تولى "موشي ديان" (1967) وزارة الدفاع عندما انفصل منصباً رئيس الوزراء ووزير الدفاع، واللذان كانا مدمجين حتى عام 1967م، تحت ضغط مجموعات القوى لتقاسم مواقع القوة⁽²⁾، هذا الانفصال منح قائد هيئة الأركان مساحة مناورة بين الشخصين اللذين يتوليان المنصبين، الأمر الذي عزز من قوته السياسية، ومنذ الفصل تحول قائد هيئة الأركان إلى ما يشبه وزيراً لا يمتلك حق التصويت الرسمي في الحكومة، ولكن عملياً له تأثير عضو كبير فيها⁽³⁾.

ويعتبر رئيس هيئة الأركان أحد أقوى الأشخاص في إسرائيل، وله قدرة على التأثير السياسي أكثر مما يملك أقرانه في ديمقراطيات أخرى، والعائد لعدة عوامل منها⁽⁴⁾:

- بنية منظومة الدفاع الإسرائيلية: فالأذرع الثلاثة للجيش في معظمها موحدة إلى حد كبير، فإسلاح الجو والبحرية مقرات مستقلة، يرتدون بزات مختلفة، لكن هيئة الأركان تقوم بدور مديرية العمليات لكل الأفرع، ورئيس هيئة الأركان هو أعلى ضابط في إسرائيل، والقائد الأعلى لكل أذرع الجيش.
- المسؤولية الملقاة على عاتقه من حيث: بناء القوات، والإشراف على عملها، وهما دوران "دور المكان الذي تصنع فيه السياسة، ودور مقر قيادة القوات البرية الإسرائيلية".
- أولوية الجيش على وزارة الدفاع: سمحت لرئيس هيئة الأركان بامتلاك نفوذ أكبر من نفوذ المدير العام لوزارة الدفاع، أو المدنيين الذين يشكلون مناصب فيها، كنائب وزير الدفاع مثلاً، ويتجلى ذلك في أن رئيس هيئة الأركان يشارك في اجتماعات مجلس الوزراء منذ عام 1967م، ليس بصفة مؤقتة كخبير يستدعى عند مناقشة السياسة الدفاعية، بل بصفة دائمة ومنظمة، لكنه لا يملك حق التصويت.

على ذلك؛ فإن رئيس هيئة الأركان يلعب على وتر أنه ومنذ عام 1967م آل الإشراف على المؤسسة الأمنية إلى كل من رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، فأصبح رئيس الأركان يناور بين الاثنين لتحقيق مكانة شبه وزارية، وهو دور سياسي لرئيس الأركان برز بوضوح في إسرائيل، فمن بين (16) رئيساً للأركان في إسرائيل منذ عام 1948م، اختار ثلاثة فقط عدم الانخراط في الحياة السياسية، فالواضح أن رئيس هيئة الأركان يمتن السياسة بعد الانتهاء من الخدمة، وأحياناً قبل ذلك⁽⁵⁾.

أما هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي فتضم خمس شعب عسكرية: "شعبة القيادة العامة، وشعبة الإمداد والتموين، وشعبة الاستخبارات العسكرية، وشعبة الطاقة البشرية، وشعبة التخطيط والسياسة"، التي أنشئت عام 1978م⁽⁶⁾، وتعتبر شعبة الاستخبارات العسكرية، وشعبة السياسة والتخطيط من أهم الأدوات السياسية لدى رئيس هيئة الأركان.

(1) موقع الكنيست.

(2) المسلماني، مرجع سابق (ص38).

(3) بييري، الحكم والسياسة في دولة إسرائيل، مرجع سابق.

(4) بييري، جزرات في مجلس الوزراء، مرجع سابق (ص164-166).

(5) المرجع السابق (ص169-170).

(6) المسلماني، مرجع سابق (ص21).

أ. شعبة الاستخبارات العسكرية:

تعمل على جمع المعلومات، وتحليلها، وتقديم التقديرات، والمواقف، وتحذير الحكومة من خطر حرب وشيكة، على الرغم من تعرضها لهزةٍ بسبب تقديراتها الخاطئة لحرب تشرين الأول/ أكتوبر عام 1973م، إلا أنها عادت لممارسة دور قوي، ومؤثر من جديد، حيث تتمتع هذه الشعبة باحترام داخل الجيش، وخارجه، كما تتمتع بدور سياسي مهم، ولقد تولي هذه الشعبة مجموعة من كبار الضباط من بينهم "أهارون ياريف" (אהרון יריב)، و"ياهو زعيرا" (אליהו זעירא)، و"شلومو جازيت" (שלמה גזית)، و"يهوشع ساجي" (יהושע סאג'י)، و"أيهود باراك" (אהוד ברק)، و"أمونون شاحاك" (אמנון שאחק)، و"أوري ساجي" (אורי סאג'י)، و"موشي يعلون" (משה יעלון)⁽¹⁾، وعلى الرغم من أنه لا يوجد جهاز مدني موازٍ لشعبة الاستخبارات، على الرغم من توصية لجنة "أجرات" وهي لجنة التحقيق في التقصير في حرب عام 1973م، بضرورة وجود جهاز مدني لكسر احتكار الجيش لوظيفة شعبه الاستخبارات، إلا أن تلك التوصية لم يؤخذ بهذه، وبقي الوضع على ما هو عليه حتى الآن، ولقد أتاحت هذه المهمة لرئيس الاستخبارات العسكرية مكانة رفيعة في المجال السياسي، حيث إنه ورئيس قسم الأبحاث يقدمان أحدث المستجدات الأمنية خلال الاجتماع الأسبوعي مع رئيس الحكومة، ووزير الدفاع، وآخرين من صناعات القرار، لأن من واجب الاستخبارات تمكين القادة من معرفة الموجود، وما قد يحدث عند اتخاذ الحكومة لأي قرار، ولم يقتصر دور الاستخبارات على التقييم فقط، بل يتعداه إلى توصيات حول الأعمال التي يجب القيام بها، هذا بدوره يجعلها تمتلك نفوذاً كبيراً في آلية صناعة القرار⁽²⁾.

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة للاستخبارات العسكرية، والتوصيات بالتعديلات، إلا أنها لا تأخذ بها، وسيبقى الجيش وشعبة الاستخبارات هما من يصنع السياسة الأمنية⁽³⁾، وإن ما يُبرز ما لرئيس شعبة الاستخبارات العسكرية من شأن هو أن ثلاثة من آخر أربع تولوا قيادتها أصبحوا رؤساء هيئة أركان، هم "أيهود باراك" (אהוד ברק)، و"أمونون شاحاك" (אמנון שאחק)، و"موشي يعلون" (משה יעלון)⁽⁴⁾.

ب. شعبة السياسة والتخطيط:

تأسست بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر عام 1973م بهدف تقديم خطط، ودراسات لتطوير، وبناء الجيش الإسرائيلي في عدة مجالات، هي التطوير، وبناء القوة، والمذاهب القتالية، وسياسة الأمن القومي، ودراسة تأثير الحروب على الجيش الإسرائيلي، ووضع الاستراتيجيات للأوضاع الحالية، والمستقبلية، وإعداد إسرائيل لوضع الطوارئ، ووضع الأهداف الاستراتيجية، والسياسية لها⁽⁵⁾.

وتعتبر هذه الشعبة حكرًا على الجيش، دون مشاركة مدنية تذكر فيها، وتعتبر الأقل خضوعاً للرقابة الحكومية، بذلك تعتبر من أكثر مواطن الضعف في النظام الحكومي الإسرائيلي، كما تعتبر شعبة التخطيط، والسياسة المسئولة عن التخطيط السياسي والاستراتيجي، وقد حازت هذه الشعبة على هذه المكانة في عام 1974م، حيث أصبحت فرعاً مستقلاً في رئاسة الأركان، تحت قيادة ضباط برتبة لواء بعدما كانت فرعاً صغيراً في فرقة العمليات، وأصبحت وحدة مشتركة ما بين وزير الدفاع، والجيش، ورئيسها

(1) سارة، مرجع سابق (ص41).

(2) بييري، جنرالات في مجلس الوزراء، مرجع سابق (ص59-62).

(3) المرجع السابق (ص67).

(4) المرجع السابق (ص63).

(5) المسلماني، مرجع سابق (ص22).

تحت إمرة رئيس هيئة الأركان، ووزير الدفاع، وقد كان لهذا التحول في هذه الشعبة دور في اختراقها لمجالات مدنية، وسياسية، واضحة⁽¹⁾، كما يقوم عدد كبير من ضباط مدنيين في شعبة السياسة، والتخطيط على تحليل المعطيات التي تخدم صناعات القرار بينما يشارك كبار الضباط في الاجتماعات السياسية التي يتخذ فيها القرار فهم يعملون مع الفريق المصغر غير الرسمي الذي يحظى بثقة رئيس الوزراء، ومع مجلس الوزراء، وخاصة "المطبخ المصغر"، أو المجلس الوزاري الأمني المصغر⁽²⁾.

4. الأجهزة الأمنية "الاستخبارات"

تحتل أجهزة الاستخبارات، والأمن الإسرائيلية مكانة، وأهمية بالغتين في البنية الإسرائيلية، وقد أدت أدواراً رئيسية، وخطيرة، ولا تزال كذلك تعمل لتعزيز وجود الكيان الإسرائيلي، وحمايته، وتوسعه، لهذا تعتبر هذه الأجهزة من أهم أدوات الاستراتيجية الإسرائيلية، ونظريتها الأمنية، لاعتماد القيادة الإسرائيلية عليها بما تقدم من معلومات، وتقديرات استخباراتية استراتيجية، مهمة للحكومة لصنع القرارات وفي توجيه سياستها الداخلية، والخارجية على حد سواء⁽³⁾، فما يصدر من تقارير عن صورة الوضع القومي من قبل شعبة المخابرات التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي، ذو أثر كبير على خطوات الحكومة بالشؤون السياسية، والأمنية، وخاصة عند صنع قرارات الحرب، أو السلام، وقد اعتمدت الحكومة الإسرائيلية في الماضي، وإلى حد ملموس على نظريات عسكرية عند اتخاذها لقرارات حاسمة ومصيرية، فعلى سبيل المثال، نظرية "الهجوم المعاكس المبكر"، التي سادت حتى اندلاع حرب عام 1967م، التي نادت بنقل ميدان الحرب إلى منطقة العدو، وهي التي أملت على الحكومة فعلاً نهج التفكير الذي أسفر عن اندلاع حرب عام 1967م⁽⁴⁾.

فالأجهزة الاستخباراتية الإسرائيلية تحتل موقعاً متقدماً، وخطيراً في بنية الكيان الإسرائيلي لذلك تعد من أهم أدوات الاستراتيجية، والحرب الإسرائيلية، وتعتمد عليها قيادة العدو في عملية صنع القرارات السياسية، وفي توجيه سياستها الداخلية، والخارجية، والعسكرية، استناداً لمهامها، وتنظيمها، وخصائصها، فللاستخبارات الإسرائيلية خاصية تختلف عن باقي أجهزة الاستخبارات في العالم كونها تشكل العمود الفقري لنظرية الأمن الإسرائيلي التي تمثل جوهر العقيدة العسكرية الإسرائيلية، وعليها يتوقف بقاء إسرائيل، واستقرارها في كيانها الحالي⁽⁵⁾.

رابعاً: العلاقة بين المستويين العسكري والسياسي وأثره على صناعة القرار

من الملاحظ وعبر متابعة للأحداث التي تجري على الساحة الإسرائيلية أن الحالات الوحيدة التي يتخذ فيها قرار سياسي دون الرجوع إلى موافقة الجيش يكون قد صدر عن سياسيين لهم بصمة، ومكانة عسكرية مثل "إسحاق رابين" (יצחק רבין)، و"أيهود باراك" (אהוד ברק)، و"أريئيل شارون" (אריאל שרון)⁽⁶⁾، العائد بالأساس لما تمثل الخلفية العسكرية من قوة لرجل السياسة، على ذلك يتبين للدراسة أن العلاقة ما بين المستويين العسكري والسياسي يشوبها التوتر لعدد من الأسباب⁽⁷⁾:

(1) بييري، جنرالات في مجلس الوزراء، مرجع سابق (ص 67-68)

(2) المرجع السابق (ص 77-78).

(3) الجبوري، مرجع سابق.

(4) موقع الكنيست، مرجع سابق.

(5) الجبوري، مرجع سابق.

(6) نحاس، الحرب ومكانة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية (ص 10).

(7) بييري، جنرالات في مجلس الوزراء، مرجع سابق (ص 266).

- الأزمات السياسية المستمرة، والتي تظهر في ضعف المستوى السياسي، وعجز الحكومة عن إصدار أوامر واضحة، وميلها إلى التهرب من المسؤولية، وإلقاءها على عاتق الجيش.
- ضعف الآليات البنوية لسيطرة السياسيين على العسكريين.
- السمة الخاصة للمواطنين حيث الحدود ملتبسة بين المؤسسة العسكرية والمدنية.
- طبيعة الصراع مع الفلسطينيين.

إن العوامل آنفة الذكر أدت إلى دخول الجيش في العملية السياسية، والعمل السياسي سواء في الحرب، أو السلم "المفاوضات"، حيث يؤكد على ذلك العميد احتياط "زئيف دروري" (זאב דרורי) من أن الحرب المستمرة ضد الإرهاب خلقت وضعا أصبح فيه قادة الجيش الجهة التي تضع سياسة إسرائيل، ويزيد الرئيس السابق للقيادة الشمالية اللواء احتياط "يوسي بيليد" (יוסי בליד) أن القيادة السياسية في إسرائيل رأت في قيادة الجيش رصيذاً سياسياً يمكن معه تحقيق أهداف حزبية داخل الحكومة، مما تسبب في الالتباس الواضح بين السياسة والجيش، فنشهد في إسرائيل دون غيرها من الدول التي تدعي الديمقراطية مشاركة لأبرز قادة الجيش ممثلين بحضور دائم لرئيس هيئة الأركان، وشعبة الاستخبارات العسكرية، ورئيس المخابرات العامة في الاجتماعات الوزارية، الذين لهم دور وبصمة ظاهرة على القرار السياسي الإسرائيلي⁽¹⁾، ويمثل حضور كل من "رئيس هيئة الأركان، ورئيس الاستخبارات العسكرية، وضباط كبار حسب الحاجة" جلسات الحكومة الإسرائيلية بشكل دائم رغبة من قبل القيادات السياسية بالاعتماد التام على تلك القيادات العسكرية.

فيما حاول عضو الكنيست عن حزب الليكود "بنيامين بيجين" (בנימין בגין) أثناء فترة أوصلو الطعن بمصداقية المفاهيم الأمنية المسيطرة، وطرح البدائل ومفهوم أمني، وتقديرات استخباراتية مختلفة عن ما طرحته، أو عرضته الاستخبارات، إلا أن القيادات الأمنية المختلفة من "رئيس الاستخبارات، ورئيس هيئة الأركان العامة، ونائب رئيس هيئة الأركان، ورئيس الموساد، ورئيس هيئة الأمن العام الشاباك، ومعهم رئيس الوزراء، ووزير الدفاع آنذاك "إسحاق رابين" (יצחק רבין)، وحكومته وقفوا ضد ما طرحه، وهو ما بدوره يؤكد على الخلاف ما بين المؤسسات العسكرية، والسياسية⁽²⁾، ومن القضايا التي تؤكد أيضاً العلاقات المعقدة ما بين المستوى السياسي والعسكري ما صدر بحق القائد العسكري السابق لقطاع غزة الجنرال "شومئيل زكاي" (שמעון זכאי) أثناء حملة "أيام الندم" عام 2004م، باتهامه بتهريب معلومات عن خلافات بين المستوى العسكري والسياسي، ومحاولة التحقيق معه، وعرضه على جهاز الفحص "بولغراف" مما أضطره للاستقالة، حيث رفض البقاء في الجيش بعد التشكيك في مصداقيته من قبل المؤسسة السياسية⁽³⁾.

(1) نحاس، مرجع سابق (ص10).

(2) تسييس الجيش وعسكرة السياسة (ص142).

(3) المرجع السابق (ص147).

كما أن هنا أسباب دفعت لوجود توترٍ بين المستويين العسكري والسياسي في إسرائيل؛ هي⁽¹⁾:

1- وجود إسرائيل الاغتصابي لفلسطين:

فقد عملت الحروب المتلاحقة غير المنتهية إلى توجيه السياسة الخارجية لخدمة الأهداف الدفاعية لإسرائيل، وهو ما دفع وزير الخارجية الأمريكي السابق "هنري كسينجر" إلى أن يطلق عام 1975م، مقولته الشهيرة: بأن لإسرائيل سياسة داخلية فقط، وليس سياسة خارجية، ورد عليه "موشي ديان" (משה דיין) آنذاك: بأن لإسرائيل سياسة دفاعية فقط.

2- الطبيعة الائتلافية لتشكيل الحكومات في إسرائيل:

شجعت الحكومات الائتلافية في إسرائيل على زيادة نفوذ الجيش في صناعة السياسة، ففي كثير من الأحيان، وكما حدث مع "إسحاق رابين" (יצחק רבין) في حكومته الأولى، لا يملك رئيس الحكومة حق تعيين وزير الدفاع إذا ذهبت الوزارة إلى حزب آخر، وقد عمل "شمعون بيرس" (שמעון פרס) على تقييض "رابين" في الحكومة الأولى عندما تولى منصب وزير الدفاع، واستعمل منصبه للانقضاض على رئاسة الحكومة، وقد كتب "رابين" في مذكراته متحسراً على عدم تمتع رئيس الحكومة بحق تعيين جزء من وزرائه، إن هذا التصادم بين رئيس الحكومة، ووزير الدفاع يستغل في كثير من الأحيان من قبل رئيس هيئة الأركان، الذي يطمح في العادة إلى الحصول على منصب وزاري مهم بعد التقاعد، وقد أدى هذا الأمر إلى عسكرة الحكومات الإسرائيلية، وتسييس الجيش.

3- الثقافة السياسية في إسرائيل:

سمحت الثقافة السياسية الإسرائيلية بالانقسام إلى معسكرين رئيسيين: "معسكر المعتدلين" الذي تتباين قوته من وقت إلى آخر، وهو معسكر لا يمانع في إرجاع الأرض مقابل السلام، و"معسكر الوطنيين" الذي يريد الاحتفاظ بالأرض لأسباب أمنية، وأخرى دينية، وكان مطلبهم هو السلام مقابل السلام، وقد مكن هذا الانقسام القادة العسكريين من استغلال مواقعهم، وذلك للتحضير لوظيفة ما بعد التقاعد، فيما دفع السياسيين إلى الميل باتجاه العسكريين لتقديم استشارات أمنية تخضع لتفصيلاتهم السياسية.

ليعود المدير العام لوزارة الخارجية المستقيل "آفي غيل" (אבי גיל)، لانتقاد تدخل المؤسسة الأمنية في سلسلة مواضيع

ليست من شأنها، بدءاً من تقدير سلوك الزعماء الأجانب وحتى التصدير الإسرائيلي إلى أوروبا⁽²⁾،

مما سبق عرضه وتحليله؛ يتبين للدراسة بأن هناك صلة أساسية بين الجيش والنظام السياسي في إسرائيل، الذي يعتبر ركيزة النظام السياسي في وظائفه الأساسية، بالإضافة إلى الأدوار الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي يلعبها في العلاقات المتشابكة مع إسرائيل بجميع مؤسساتها، وكذلك مع المجتمع الإسرائيلي من حيث الدور المدني، وعسكرة الاقتصاد، والتأثير على الثقافة الإسرائيلية، وتشكيل التماسك الاجتماعي، ونمو المجتمع، وكسب دعم السكان للنظام السياسي الإسرائيلي.

(1) البراري، العسكر والسياسة في إسرائيل.

(2) بن، مرجع سابق (ص25).

خاتمة الدراسة

أولاً: النتائج

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج حول العلاقة ما بين المؤسسة العسكرية وصناعة القرار السياسي في إسرائيل، والتي يمكن الإشارة إليها على النحو الآتي:

1. أن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية هي امتداداً لما نشأ من تنظيمات عسكرية مسلحة قبيل إعلان إسرائيل، فهي تمثل المجتمع الإسرائيلي بأسره، من "عسكري ومدني سياسي"، فالمجتمع الإسرائيلي هو "جيش في إجازة مدتها (12) شهراً".
2. إن للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية مكانة وأثر واسع في شتي المجالات وعلى جميع النواحي مما أعطي لها مكانة داخل النظام السياسي، والمجتمع بسبب اعتبار ثقافة الأمن من ضمن أولويات إسرائيل، وقد سمحت الظروف غير العادية التي مرت بها إسرائيل إلى أن تتداخل الأمور الأمنية والسياسية فيما بينها، وأن تكون هذه فرصة لدخول العسكريين للحياة السياسية حيث يعتبرهم المجتمع الأكثر دراية، وفهم في المسائل العسكرية، والاستراتيجية، والسياسية، مما ولد لدى المجتمع الثقة الكبرى بهم.
3. إن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية تهيمن على صناعة القرار السياسي داخل إسرائيل، خاصة مع وصول قيادات عسكرية عن طريق الأحزاب السياسية إلى الحكومة من جهة، واستمرار التهديدات والمتغيرات الإقليمية والدولية من جهة أخرى.
4. كان لكل من رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، ورئيس الأركان، وأجهزة الاستخبارات، واللجان الوزارية، ومجالس النصح والإرشاد دور مهم في داخل أطر النظام السياسي والمؤسسة العسكرية الإسرائيلية.
5. إن عملية صناعة القرار السياسي في إسرائيل اتخذت شكلاً محدداً حيث تناوله معظم الباحثين بالفحص، والتدقيق بحيث ما يزال نمطاً محدداً في إسرائيل، ولكن من الواضح أن خلافاً أصاب هذا الشكل من حيث الأفرع والتنفيذ والمتابعة، مما سوف يترك الأثر على المستقبل، وبدون شك، حيث السجال ما بين المؤسسات صاحبة العلاقة في صناعة القرار السياسي من جهة، وقدرة وقوة الأشخاص أصحاب المراكز العليا في إسرائيل لدخولهم إلى قلب صناعة القرار السياسي، وتحتية هذه المؤسسات جانباً من جهة أخرى.

ثانياً: التوصيات

ومن خلال نتائج الدراسة كان لا بد من وضع توصيات عدة، وهي كالتالي:

1. ضرورة إقامة مراكز أبحاث عربية وفلسطينية توازي مراكز الدراسات والأبحاث الإسرائيلية والتي تعتبر خزانات التفكير، والتي تساهم بشكل مباشر في صنع القرار السياسي في إسرائيل.
2. تكثيف الدراسات والأبحاث التي تستهدف معرفة طبيعة صنع القرار السياسي الإسرائيلي ودور المؤسسة العسكرية فيه، بالإضافة إلى العوامل الأخرى المساعدة في صنعه كالأستخبارات الموساد والشاباك.
3. العمل على تحليل سلوك المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من أجل التنبؤ بالمستقبل، وبالمقابل العمل على برنامج مقاومة مشترك من قبل جميع الفصائل الفلسطينية.
4. العمل على تجهيز وتطوير المقاومة الفلسطينية، والتحسين في الأساليب المتبعة، التي من ضمنها أساليب الحرب النفسية، لما لها من تأثير كبير على الجيش الإسرائيلي.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أحمد، رفعت. (د/ت). من يحكم في إسرائيل قراءة في تركيبة القوى الحزبية الحاكمة. تاريخ الاطلاع: 2 مايو 2021م، الموقع:
http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=41368199620050811221243
- البراري، حسن. (2006م، 25 نوفمبر). العسكر والسياسة في إسرائيل. تاريخ الاطلاع: 17 مايو 2021م، الموقع:
<http://alghad.dot.jo/index.php?article=5143>
- بركات، نظام. (1983). مراكز القوى في إسرائيل "1963-1983" ودورها في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية، عمان: دار الجليل للنشر.
- بن مائير، يهودا. (1989). صناعة قرارات الأمن الوطني في إسرائيل، (ترجمة بدر عقيلي)، عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.
- بن، ألوف. (2002). أداء المؤسسة الحاكمة في الكيان الصهيوني رؤية من الداخل، جريدة هآرتس، ص24.
- بيرري، يورام. (2007). جنرالات في مجلس الوزراء كيف يشكل الجيش سياسة إسرائيل، (ترجمة حسن خضر)، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار".
- بيرري، يورام. (د/ت). الحكم والسياسة في دولة إسرائيل، تاريخ الاطلاع: 18 يونيو 2021م، الموقع:
<http://www.intiqadonline.com/archive/2003/0703/case/doc2.htm>
- تسييس الجيش وعسكرة السياسة. (2005). رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار".
- الجبوري، عبد الوهاب. (2006م، 12 سبتمبر). مفهوم نظرية الاستخبارات الإسرائيلية وفلسفتها وأسلوب عملها. تاريخ الاطلاع: 23 يوليو 2021م، الموقع:
<https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/55769.html>
- حمدي، إيمان. (1997). معسكر السلام الصهيوني اتجاهات الثنائية القومية والتقسيم في الحياة السياسية الإسرائيلية 1925-1996، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر.
- الحنفي، ناصر. (2014). دور الرأي العام في صناعة القرار السياسي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة.
- دياب، محمد. (1996). المؤسسة العسكرية الفصل الثامن دليل إسرائيل العام 1996، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- رينهارت، تانيا. (د/ت). شارون والإرث الشاروني في السياسة الإسرائيلية. تاريخ الاطلاع: 28 يوليو 2021م، الموقع:
<http://aljamal.com/node/1984>
- رفعت، نادية، وآخرون. (1991). المؤسسة العسكرية الإسرائيلية الفكر والتنظيم، القاهرة: سينا للنشر.
- روزنبرغ، تشيلو. (د/ت). مجلس الأمن القومي الإسرائيلي بين ضعف المكانة واستخفاف الحكومة. تاريخ الاطلاع: 11 يونيو 2021م، الموقع:
<http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=3640>
- الزبيدي، منذر. (2013). دور وسائل الإعلام في صنع القرار السياسي، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

- زهران، جمال. (2002). عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية في نصف قرن السمات والتحديات، مجلة السياسة الدولية، العدد (149)، ص 68.
- سارة، فايز. (1999). الجيش الإسرائيلي الخلفية الواقع المستقبل، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- سالم، محمد. (2002). الديمقراطية المزعومة في إسرائيل، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
- السعدي، غازي. (2004). صراع القيادات وآليات صناعة القرار في إسرائيل، جريدة الزمان، العدد (1920)، ص 17.
- شلحت، أنطوان. (2006). الحرب على لبنان وتداعياتها السياسية، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد (23)، ص 19.
- شوفاني، إلياس. (2004). نظام الحكم الفصل الأول إسرائيل دليل عام 2004، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- طایل، فوزي. (1989). النظام السياسي في إسرائيل، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
- عبد الرحمن، أسعد. (1972). العلاقات المدنية العسكرية في إسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، العدد (9)، ص 54.
- العسكرية الصهيونية المؤسسة العسكرية الإسرائيلية النشأة والتطور 1887-1977. (1972). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، مج. (1).
- العيثاوي، ياسين؛ المشهداني، سلام. (2016). صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- قهوجي، رياض. (2004). المؤسسة الأمنية والعسكرية الفصل التاسع إسرائيل دليل عام 2004، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- ليساك، موشيه. (1983). تطور العقيدة الإسرائيلية خلال 35 عاماً الجيش والمجتمع ونظام الحكم في إسرائيل، (ترجمة مؤسسة الدراسات الفلسطينية)، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- محارب، محمود. (2011). عملية صنع قرارات الأمن القومي في إسرائيل وتأثير المؤسسة العسكرية فيها، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- المسلماني، أحمد. (2001). المؤسسة العسكرية في إسرائيل. بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق. بيروت.
- المسيري، عبد الوهاب. (2001). الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، القاهرة: دار الشروق.
- موقع الجمل. (د/ت). ما هو تأثير هزيمة الجيش الإسرائيلي على المجتمع المدني، تاريخ الاطلاع: 16 مايو 2021م، الموقع:
- <https://www.aljaml.com/node/21799>
- موقع القدس العربي. (2006م، 5 أكتوبر). عملية صنع القرار في إسرائيل في قضايا الأمن القومي ما زالت مختلفة. تاريخ الاطلاع: 2 مايو 2021م، الموقع:
- <https://2u.pw/nEt8D>
- موقع الكنيست. (د/ت). تاريخ الاطلاع: 20 ابريل 2021م، الموقع:
- http://www.knesset.gov.il/library/arb/docs/sif002_arb.htm
- موقع صحيفة القبس. (2006م، 20 نوفمبر). كله إلا الجنرالات. تاريخ الاطلاع: 6 يوليو 2021م، الموقع:
- <https://2u.pw/jqt4n>

- ناصر، سمير؛ وقشقارة، محمد. (2007م، 15 يناير). *أثر القرار السياسي على القرار الاقتصادي*. تاريخ الاطلاع: 27 مايو 2021م، الموقع:

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=86029>

- نحاس، فادي. (2006). الحرب ومكانة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، *مجلة قضايا إسرائيلية*، العدد (23)، ص 10.
 - ياهف، دان. (2006). حول تعريف جرائم الحرب" الخلفية والتطور، *مجلة قضايا إسرائيلية*، العدد (23)، ص 75.
 - يعاري، أفيعزر. (2005). رقابة الحكومة للجيش، *مجلة المصدر الاستراتيجي*، العدد (62)، ص 29.
- ثانياً: المراجع الأجنبية:
- Ben M, et al. (2010). *Trends in Israeli Public Opinion on National Security 2004-2009*, Memorandum No. (106), The Institute for National Security Studies, Incorporating the Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv.
 - Eiland, G. (2007). *The Decision Making Process in Israel*, (Edited by Shlomo Brom), Meir Elran. Judith Rosen, (English editor): *The Second Lebanon War: Strategic Perspectives*, Institute for National Security Studies, Tel Aviv.
 - Frelich, C. (2006). *National security decision making real prosses and strengths*, middle east journal.
 - Muhareb, M. (2011). *The Process of National Security Decision-Making in Israel and the Influence of the Military Establishment*.
 - Perlmutter, A. (1985). *The Parttioned State Apolitical History Since 1900*, Published by Charles Scribner's Sons. New York, printed in the United States of America.

ثالثاً: قائمة المراجع المرومنة:

- Abdel Rahman, A. (1972). Civil-Military Relations in Israel (in Arabic). *Palestinian Affairs Journal*, Issue (9), p. 54.
- Ahmed R. (no date). *Who governs in Israel a reading of the composition of the ruling party forces* (in Arabic). Accessed Date: May 2, 2021, website: http://thawra.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=41368199620050811221243
- Al-Ethawi, Y; Mashhadani, H. (2016). *Political Decision Making in the United States of America* (in Arabic). Amman: Academic Book Center.
- Al-Jubouri, A. (2006, September 12). *The concept of Israeli intelligence theory* (in Arabic). philosophy and method of operation. Date of access: July 23, 2021, website: <https://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/55769.html>
- Al-Maslamani, A. (2001). *The military establishment in Israel* (in Arabic). Beirut: Center for Strategic Studies, Research and Documentation. Beirut.
- Al-Messiri, Abdel-Wahab. (2001). *Zionism and Violence from the Beginning of Settlement to the Al-Aqsa Intifada* (in Arabic). Cairo: Dar Al-Shorouk.
- Al-Qabas newspaper website. (2006, November 20). *All but no the generals* (in Arabic). Date of access: July 6, 2021, website: <https://2u.pw/jqt4n>

- Al-Quds Al-Arabi website. (2006, October 5). *The decision-making process in Israel on national security issues is still dysfunctional* (in Arabic). Accessed Date: May 2, 2021, website: <https://2u.pw/nEt8D>
- Al-Saadi, G. (2004). The struggle of leaders and the mechanisms of decision-making in Israel (in Arabic). *Al-Zaman newspaper*, issue (1920), p. 17.
- Barakat, N. (1983). *Centers of Power in Israel "1963-1983" and their Role in Making Israeli Foreign Policy* (in Arabic). Amman: Dar Al-Jalil Publishing.
- Barari, H. (2006, November 25). *The military and politics in Israel* (in Arabic). Accessed Date: May 17, 2021, website: <http://alghad.dot.jo/index.php?article=5143>
- Ben Meir, Y. (1989). *Making National Security Decisions in Israel* (in Arabic). (translated by Bader Aqili), Amman: Dar Al-Jalil for Publishing, Palestinian Studies and Research.
- Ben, A (2002). The performance of the ruling establishment in the Zionist entity, a vision from within (in Arabic). *Haaretz magazine*, p. 24.
- Camel website. (no date). *What is the impact of the defeat of the Israeli army on civil society* (in Arabic). Date of access: May 16, 2021, website: <https://www.aljaml.com/node/21799>
- Choufani, E. (2004). The System of Government, Chapter One, Israel Guide 2004 (in Arabic). Beirut: Institute for Palestine Studies.
- Diab, M. (1996). *The Military Institution, Chapter Eight, The 1996 Israel Handbook* (in Arabic). Beirut: Institute for Palestine Studies.
- Hamdi, I. (1997). *The Zionist peace camp: Binational trends and division in Israeli political life 1925-1996* (in Arabic). Cairo: Dar Al-Amin for printing and publishing.
- Hanafi, N. (2014). *The role of public opinion in political decision-making* (in Arabic). (unpublished master thesis), Department of Political Science, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Al-Azhar University, Gaza.
- Lissack, M. (1983). *The Evolution of Israeli Doctrine During 35 Years The Army, Society, and System of Government in Israel* (in Arabic). (Translated by the Institute for Palestine Studies), Beirut: The Institute for Palestine Studies.
- Mohareb, M. (2011). *The process of national security decision-making in Israel and the influence of the military establishment on it* (in Arabic). Doha: The Arab Center for Research and Policy Studies.
- Nahas, F. (2006). The War and the Status of the Israeli Military Institution (in Arabic). *Israeli Issues Journal*, Issue (23), p. 10.
- Nasser, S, and Qashkara, M. (2007, January 15). The impact of political decision on economic decision (in Arabic). Accessed: May 27, 2021, website: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=86029>
- Perry, Y. (2007). *Generals in the Cabinet How the Army Shapes Israel's Policy* (in Arabic). (Translated by Hassan Khader), Ramallah: The Palestinian Center for Israeli Studies "Madar".

- Perry, Y. (no date). *Governance and Politics in the State of Israel* (in Arabic). date of access: June 18, 2021, website:
<http://www.intiqadonline.com/archive/2003/0703/case/doc2.htm>
- Qahwaji, R. (2004). *The Security and Military Institution, Chapter Nine, Israel Guide 2004* (in Arabic). Beirut: Institute for Palestine Studies.
- Reinhart, T. (no date). *Sharon and the Sharonian legacy in Israeli politics* (in Arabic). Date of access: July 28, 2021, website:
<http://aljami.com/node/1984>
- Rifaat, N, et al. (1991). *The Israeli Military Institution, Thought and Organization* (in Arabic). Cairo: Sina Publishing.
- Rosenberg, C. (no date). *The Israeli National Security Council between the weakness of the position and the contempt of the government* (in Arabic). Accessed date: June 11, 2021, website:
<http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=3640>
- Salem, M. (2002). *So-called democracy in Israel* (in Arabic). Cairo: Ain for Human and Social Studies and Research.
- Sarah, F. (1999). *The Israeli Army Background Future Reality* (in Arabic). Abu Dhabi: The Emirates Center for Strategic Studies and Research.
- Shalhat, A. (2006). The War on Lebanon and its Political Repercussions (in Arabic). *Israeli Issues Journal*, Issue (23), p. 19.
- Tayel, F. (1989). *The political system in Israel* (in Arabic). Cairo: Institute for Arab Research and Studies.
- The Knesset website. (no date) (in Arabic). Date of access: April 20, 2021, website:
http://www.knesset.gov.il/library/arb/docs/sif002_arb.htm
- *The politicization of the army and the militarization of politics* (in Arabic). (2005). Ramallah: The Palestinian Center for Israeli Studies "MADAR".
- *The Zionist Military The Israeli Military Institution: Its Origin and Development, 1887-1977* (in Arabic). (1972). Cairo: Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, vol. (1)
- Yaari, A. (2005). Government Oversight of the Army, *Strategic Source Magazine* (in Arabic). Issue (62), p. 29.
- Yahav, D. (2006). On the Definition of War Crimes, Background and Development (in Arabic). *Israeli Issues Journal*, No. 23, p. 75.
- Zahran, J. (2002). The Decision-Making Process in Egyptian Foreign Policy in Half a Century: Features and Challenges (in Arabic). *International Politics Journal*, No. (149), p. 68.
- Zubeidi, M. (2013). *The role of the media in political decision-making* (in Arabic). Amman: Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution.